قاسيون

# في فهم معنى
# «الغاز مقابل الروبل»

مهند دليقان

قاسيون

# في فهم معنى «الغاز مقابل الروبل»

مهند دليقان

حزيران 2022

الهدف النهائي لهذه السلسلة هو أن يتمكن القارئ من تكوين رأي مستنير مما يجري هذه الأيام من تحولات كبرى على الساحة العالمية بما يخص البترودولار والدولار نفسه، وضمناً مسألة «الغاز بالروبل» بوصفها نقطة علام في الانتقال نحو مرحلة جديدة، ليس بالنسبة لروسيا وحدها، بل وللعالم بأسره...

## المحتويات

1. العقوبات وسعر الصرف
2. إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا
3. خلية الرأسمالية الأولى
4. خطوة أخيرة قبل ظهور النقد
5. أنتم ملح الأرض!
6. العملة رمزاً للقيمة!
7. رأس المال!
8. الربح!
9. التضخم!
10. التضخم مجدداً، ووصولاً لعتبة البترودولار
11. الآن وهنا... لمحة عن المستقبل

# 1. العقوبات وسعر الصرف

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**أعلنت روسيا يوم 23 آذار الماضي، أنها لن تقبل استمرار بيع غازها للدول «غير الصديقة» بالدولار أو باليورو، ولن تبيعه إلا بالروبل. ووضعت قرارها موضع التنفيذ ابتداءً من اليوم، 1 نيسان، بما في ذلك أنها ابتداءً من تاريخ اليوم، ستغلق حنفية الغاز على من لا يقبل الدفع بالروبل... فما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لروسيا وأوروبا والعالم ككل؟**

**سنحاول ضمن سلسلة من المقالات المرور على عدة مستويات في فهم معنى وأبعاد التحول الجاري، والذي نعتقد أن مسألة تسعير الغاز بالروبل وعلى أهميتها، ليست أكثر من مدخل أولي ورمزٍ لعمليات التحول القادمة... وفي هذه المقالة سنقف عند أحد الأمور الأكثر وضوحاً ومباشرة بما يخص هذه المسألة وهي التأثير المتبادل بين «العقوبات» و«سعر الصرف» و«الغاز– روبل»...**

## العقوبات والتأثير على الروبل

**يوضح الشكلان التاليان تغيرات سعر صرف كل من الدولار واليورو على التتالي مقابل الروبل، وذلك**

خلال الفترة من 20 شباط الماضي وحتى اليوم الأول من نيسان، أي خلال حوالي 40 يوماً.

قبل انطلاق «العملية العسكرية الخاصة» الروسية في أوكرانيا يوم 24 شباط الماضي، كان سعر صرف الروبل مقابل كل من الدولار واليورو هو بحدود «1 دولار=75 روبل، 1 يورو=86 روبل».

في اليوم التالي مباشرة لبدء العملية، بدأت العقوبات الغربية التي وصلت خلال أسبوعين إلى مستوى غير مسبوق إطلاقاً. انعكس ذلك مباشرة في سعر صرف الروبل؛ حيث انخفض إلى مستويات قياسية يومي 8 و9 آذار «الدولار وصل إلى حدود 150 روبل، واليورو إلى حوالي 163 روبل»، أي أنّ الروبل كان قد خسر عملياً نصف قيمته خلال أسبوعين.

بعد استيعاب الصدمة الأولية لانهيار سعر الصرف، بدأت جملة من القرارات المتعلقة بالبنك المركزي الروسي، وبحركة العملات الصعبة من وإلى روسيا، وبدأت هذه الإجراءات تفعل فعلها بشكل تدريجي يوضحه التحسن التدريجي لسعر صرف الروبل ابتداءً من يوم 10 آذار وحتى يوم 22 آذار.

وابتداءً من يوم 23 آذار، أي يوم الإعلان عن قرار روسيا بيع غازها بالروبل حصراً، بدأت عملية

تحسن سريع للروبل، وكانت عاصفة مع افتتاح أسواق يوم الإثنين الماضي 28 آذار. ويمكن أن نرى اليوم أنّ سعر صرف الروبل مقابل الدولار واليورو قد عاد تقريباً إلى القيم نفسها التي كان عليها قبل بدء العاصفة الأوكرانية.

## مسار جديد للعقوبات

ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار جدياً، واستناداً إلى مجرد التوصيف الشكلي لمسار سعر صرف الروبل خلال 40 يوماً الماضية، هو أننا أمام مسارٍ جديد بالمعنى التاريخي لكيفية تأثير العقوبات الغربية؛ فالنظر إلى التجارب السابقة للعقوبات، على كل من إيران وكوبا وسورية والعراق والسودان وليبيا ولبنان وغيرها وغيرها، وحتى على روسيا نفسها فيما مضى وخاصة ابتداء من 2014، يظهر أن إحدى النتائج المشتركة لكل هذه العقوبات، والتي بات يتم التعامل معها على أنها قانون وعلى أنها قدر لا راد له، هي أنّ سعر صرف عملة الدولة المستهدفة يهوي وينحدر يوماً وراء الآخر وسنة بعد أخرى، ويترافق ذلك بطبيعة الحال بتدهور الوضع المعيشي للسواد الأعظم من سكان البلد المعاقب، وكذلك بفقدان سلع أساسية وبصعوبات كبرى وأوضاع مأساوية... «لا يمكنني في يوم من الأيام أن أنسى التباهي المتعجرف والوقح لجويل ريبورن، المبعوث الأمريكي الخاص السابقً لسورية، في جنيف عام 2019، وهو يظهر لمحدثيه على هاتفه تطبيقاً يتابع من خلاله سعر صرف الليرة السورية ويعبر عن فرحه العارم بتأثير العقوبات الأمريكية في تدمير الليرة السورية»...

بعد هذا المسار خلال كامل النصف الثاني من القرن العشرين وفوقه عقدين من القرن الحالي، فإننا اليوم أمام واقع جديد؛ ضمن هذا الواقع، تستطيع الدولة المعاقبة أن تستعيد قيمة عملتها خلال أقل من شهر واحدٍ عملياً... بما في ذلك أن أسعار السلع الأساسية كلها في روسيا وإن كانت قد ارتفعت ضمن

**حدود 10% إلى 15% خلال فترة انحدار قيمة الروبل، فإنّ تلك الارتفاعات قد بدأت بالتراجع، وبدأت الأسعار بالعودة إلى مستوياتها السابقة، ناهيك عن أنّ المعلومات تقول اليوم إنّ البنزين في المحطات في روسيا يباع بأسعار أقل بـ10% مما كانت عليه قبل شهرين!**

**هذا ولم نتكلم بعد عن الأضرار التي وقعت على «الدول المعاقِبة»، أي على الولايات المتحدة وأوروبا خاصة...**

**كل ذلك، يدعونا إلى التفكير أبعد وأعمق؛ فالتحولات التي تجري ليست اعتيادية إطلاقاً، وهذا ما سنحاول العمل عليه بشكل تدريجي ضمن المقالات اللاحقة التي ستعالج بشكل أولي الأبعاد التالية للمسألة:**

- **العلاقة بين البترودلار والمواد الخام حول العالم.**
- **العلاقة بين البترودولار والتبادل اللامتكافئ.**
- **مستقبل البترودولار ومستقبل التبادل اللامتكافئ.**
- **مستقبل الولايات المتحدة وأوروبا.**
- **دور الذهب، وما هي العملة العالمية الجديدة؟**
- **ما هي طبيعة النظام العالمي الجديد القادم؟**

# 2. إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا

اقرأ المقال على موقع قاسيون

مع قرار روسيا تسعير غازها بالروبل، وكذلك الصفقة التي وقعت مع الهند لتبادل نفطي بالروبية الهندية، وفوقه الحديث الصيني السعودي عن احتمال التحول إلى شراء النفط باليوان الصيني، فإنّ العالم بأسره يناقش اليوم السؤال التالي: «هل وصلنا إلى نهاية عصر البترودلار؟»، ويخفي الكثيرون أن السؤال الأهم الكامن تحت هذا السؤال مباشرة هو التالي: «هل وصلنا إلى نهاية عصر الدولار كعملة عالمية؟»... وتحت هذين السؤالين أسئلة كثيرة أكبر وأعمق سنحاول مقاربتها أولاً بأول ضمن الحلقات القادمة من هذه السلسلة.

ولكن قبل ذلك، لا بد من عودة إلى الوراء «قليلاً وربما كثيراً» في محاولة لتقديم شرح مبسط مستند إلى الماركسية لمفاهيم اقتصادية ومالية يجري تقديمها لنا على أنها طلاسم لا يمكن للإنسان العادي فهمها، وهذا مقصود بطبيعة الحال؛ لأنّ أرباب المال يرون العلم الاقتصادي الحقيقي علماً محرّماً على عامة الناس، بالذات لأنه علمٌ كاشفٌ للأسباب والآليات الأساسية للظلم والقهر والاستغلال الذي تعيشه البشرية، وذلك رغم أنّ حقيقة الأمر هي أنّ العلم الاقتصادي قابل للفهم من الجميع، بل وربما أقل صعوبة من غيره من العلوم، على الأقل بما يخص أساسياته التي يحتاج فهمها كل إنسان يعيش على هذه الأرض.

## «إذا أردنا أن نعرف ماذا في إيطاليا...»

**إذا حاولنا تطبيق الطريقة الإبداعية لنهاد قلعي- حسني البورظان «لكي نعرف ماذا يحصل في إيطاليا فيجب أن نعرف ماذا يحصل في البرازيل...»، فإنّ الأمر قد يبدو بالشكل التالي:**

**لنعرف معنى «روبل- غاز» علينا أن نعرف معنى البترودولار.**

**لنعرف معنى البترودولار علينا أن نعرف معنى بريتين وودز.**

**لنعرف معنى بريتين وودز علينا أن نعرف ما الذي يعنيه وجود عملة عالمية هي الدولار.**

**ولنعرف معنى وجود عملة عالمية علينا فهم معنى العملات المحلية.**

**ولفهم معنى العملات المحلية علينا أن نفهم قبل كل شيء ما هو معنى العملة أساساً، وقبلها معنى النقد...**

**ولنعرف معنى النقد علينا أن نعرف معنى البضاعة.**

**ولنعرف معنى البضاعة علينا أن ندرس «ولو بشكل مبسط» قانون القيمة!**

## شرط التبادل

**لم يظهر النقد أو المال إلا في مرحلة متأخرة من تطور البشرية الطويل. ولم يكن أول نقدٍ استخدمه الإنسان هو العملات المعدنية والأوراق والصكوك والحسابات التي نعرفها اليوم، وكذلك فهو لم يستخدم النقود الذهبية أو الفضية أو البرونزية أو غيرها إلا في مرحلة متأخرة جداً. النقد الأول الذي استخدمه الإنسان كان يختلف من منطقة لأخرى حسب طبيعة الموارد الموجودة وطبيعة النشاط الاقتصادي؛ ففي أماكن معينة جرى استخدام الملح كنقد «حتى أنّ رواتب الجنود الرومان كانت تدفع أحياناً بالملح»، وفي أخرى ريش طيور معينة، وفي ثالثة أنواع محددة من الأصداف وهكذا... ولكن لماذا استخدمها ولأية غاية؟**

**لم تبدأ عمليات تبادل المنتجات بين البشر أفراداً وجماعات إلا في مرحلة متأخرة جداً، إذ إن الشرط الأساسي لأية عملية تبادل لم يكن متحققاً طوال القسم الأعظم من عمر البشر على الأرض؛ ذلك الشرط ببساطة هو قدرة التجمع البشري على إنتاج فائضٍ ما، حتى ولو كان موسمياً في المراحل الأولى،**

بحيث يمكنه مبادلته مع منتجات أخرى، لتجمعات مجاورة، أو ضمن التجمع نفسه.

## تقسيم العمل

عمليات التبادل الأولى أخذت شكل المقايضة، أي التبادل المباشر للمنتوجات، وبما يسمح بتلبية الاحتياجات. ومع التطور بدأ إنتاج الإنسان وكذلك حاجاته بالتنوع والتوسع.

يعبّر الاختصاصيون عن هذا التطور، بأنه تطورٌ في تقسيم العمل بين الناس، بمعنى أنّه ولفترة طويلة لم تكن هنالك اختصاصات في العمل البشري، الكل يعمل مع بعضه وبنفس الأعمال تقريباً، «جمع والتقاط وإلى حد ما صيد». في تلك المرحلة كان هنالك نوع بسيط من تقسيم العمل، ولكنه «تقسيم عمل طبيعي» يستند إلى العمر والجنس: «فالشباب هم المعنيون أكثر من غيرهم بالصيد مثلاً، في حين أن الأصغر عمراً معنيون بالالتقاط، والنساء معنيات أكثر بالأعمال القريبة من مكان تجمع العشيرة بما في ذلك الإنجاب والتربية ومن ثم في مراحل لاحقة الزراعة وتربية المواشي، والكبار في السن يلعبون دوراً استشارياً بحكم خبرتهم، وهكذا...».

مع تطور قدرة الإنسان على التعامل مع الطبيعة، وعبر العمل بالدرجة الأولى، أصبح ممكناً وضرورياً في مرحلة معينة من التطور أن يخطو تقسيم العمل خطوات إضافية إلى الأمام. بشكل مبسط، فقد أصبح ممكناً مثلاً أن يختص شخص أو مجموعة أشخاص صغيرة بتصنيع المحاريث وغيرها من أدوات الزراعة البسيطة التي كان البشر قد استطاعوا اختراعها حتى حينه. بالمقابل فإنّ على العشيرة

أن تقدم لهذه المجموعة أو الشخص احتياجاتهم الأخرى من طعام ولباس وإلخ. يمكن اعتبار هذا الشكل التعاوني الشكل الجنيني الأولي لعمليات المقايضة اللاحقة، والتي ظهرت بادئ الأمر بشكل أوضح في التبادلات بين العشائر المتجاورة «مقايضة أنواع مختلفة من الطعام واللباس والأدوات وغيرها ببعضها البعض».

## أساس المقايضة

كان كل طرفٍ من الطرفين المتقايضين يسعى ضمن عملية المقايضة للحصول على منتَجٍ مختلف نوعياً عن المنتوج الذي يقدمه، «وتالياً يلبي حاجات مختلفة» ولكن في نفس الوقت أن يكون مكافئاً بطريقة ما للمنتوج الذي يقدمه، وبما أنّ المنتوجات التي يجري تقايضها هي مختلفة عن بعضها كل الاختلاف، في وزنها وحجمها وطبيعتها، «مثلاً لباس مقابل طعام»، فإنّ العملية كانت تجري بشكل تقريبي وتوافقي، ولكنها تستند ضمنياً إلى وحدة قياس ليست ملموسة ولا واضحة للعيان... وقد عبر أرسطو عن ذلك بالقول إن «التبادل يجري بين متعادلات» أي بين أشياء متكافئة، ورغم أنه كان من المستحيل أن يتمكن من تحديد الوحدة التي يجري القياس الضمني على أساسها في ذلك الوقت المبكر من التاريخ، إلا أن مجرد تلمسه لهذه القاعدة كان عبقرية فذة أسست للاكتشافات اللاحقة «بعد أكثر من ألفي سنة» التي صاغتها مدرسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بدءاً من آدم سميث وريكاردو ووصولاً إلى ماركس.

# 3. خلية الرأسمالية الأولى

اقرأ المقال على موقع قاسيون

لكي نتمكن من الوصول إلى فهم الأهمية التاريخية لتسعير مصادر الطاقة، وأهمها الغاز والنفط، بعملات أخرى غير الدولار وغير اليورو، سواء الروبل أو اليوان أو الروبية أو غيرها، فلا بد من استكمال الرحلة التي نسير بها ضمن هذه الحلقات؛ والتي تسعى إلى إعادة تقديم شرح مبسط وموجز قدر الإمكان للتطور التاريخي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه، والذي سمح لدولة مثل الولايات المتحدة أن تطبع أوراقاً خضراء دون تكلفة عملياً وتستولي من خلالها على ثروات العالم بالمجان... وإذاً، نتابع من حيث توقفنا في الحلقة الماضية...

## المقايضة من أمرٍ عَرَضي إلى متكرر

حين حدثت عمليات المقايضة الأولى، فإنها قد حدثت بشكلٍ عَرضي، وتصادفي؛ فالمقايضة نفسها لم تبدأ -كما قلنا في الحلقة السابقة- إلا بعد أن تمكن البشر خلال تطورهم من الوصول إلى مرحلة باتوا ينتجون فيها بعض الفوائض عن استهلاكهم الذي يكفيهم للاستمرار ولحفظ النوع. تلك الفوائض هي التي سمحت بحدوث المقايضات الأولى، ولكنها كانت قليلة وغير ثابتة، ولذا فقد كانت المقايضات عرضية وتصادفية.

مع الوقت، ومع كل خطوة إضافية في تطور تقسيم العمل «وللتقريب نقول التخصص في العمل»، بدأت الفوائض تصبح أكثر ثباتاً، وبالتالي بدأت عملية التقايض تتحول من عملية عرضية إلى عملية متكررة، ومن عملية تصادفية إلى عملية ضرورية ومنتظمة أكثر فأكثر... وعند هذا الحد بدأ ظهور «البضاعة» أو «السلعة»، التي تطورت عبر التاريخ لنراها اليوم بشتى الأنواع والأشكال، بما في ذلك النفط والغاز...

## المنتوج الطبيعي والبضاعة

اقترن ظهور البضاعة تاريخياً مع انتقال المقايضة من أمر عرضي إلى أمر متكرر ومنتظم. وللتوضيح أكثر، نقف قليلاً مع الفارق بين «المنتوج الطبيعي» والبضاعة.

يشترك كل من المنتوج الطبيعي والبضاعة في أمرٍ أساسي هو أنهما نتاج عملٍ بشري؛ سواء كنا نتحدث عن منتوج زراعي أو عن لباس أو ألبان أو لحوم أو نفط أو أدوات عمل... وإلخ. «قد يتساءل قارئ كيف يمكن القول إنّ اللحوم أو الألبان مثلاً هي نتاج عملٍ بشري؟ والجواب هو أنّ ما نتحدث عنه ليس اللحوم والألبان كما هي موجودة في الطبيعة، بل اللحوم والألبان المعدة للاستهلاك البشري؛ فتحويل اللحوم والألبان وحتى النفط، الموجودة في الطبيعة إلى وضع تصبح فيه جاهزة للاستهلاك البشري، يتطلب عملاً بشرياً؛ يتمثل بالصيد أو بتربية المواشي، وبعدها عمل القصابة وإلخ».

الفرق بين «المنتوج الطبيعي» و«البضاعة»، هو أن «المنتوج الطبيعي» هو ذلك الذي ينتجه الإنسان «كمجموعة بشرية، كعشيرة، كعائلة، كفرد» لكي يستهلكه هو نفسه، في حين إنّ البضاعة هي المنتوج الذي ينتجه الإنسان، لا بغرض استهلاكه من قبله، بل بغرض مبادلته مع منتوجات أخرى، ينتجها آخرون، لاستهلاك تلك المنتوجات... «مثلاً، ضمن تجمع بشري ما، فإنّ العائلة التي تتخصص بحياكة الثياب، لا تستهلكها هي نفسها، بل تقوم بمبادلتها بمختلف أنواع المنتجات الأخرى التي تحتاجها، من خضار ولحوم وزيوت وإلخ...».

وإذاً فـ«المنتوج الطبيعي» هو: «1- نتاج عمل بشري، 2- يلبي حاجة بشرية معينة، سواء مادية كانت أم روحية، 3- وهو معد للاستهلاك المباشر من قبل منتجه». أما البضاعة فتختلف في البند الثالث فقط لتصبح «1- نتاج عمل بشري، 2- يلبي حاجة بشرية معينة، سواء مادية كانت أم روحية، 3- ويتم إنتاجه بغرض التبادل، لا بغرض الاستهلاك المباشر».

ضمن إجمالي ما يستهلكه البشر من بضائع و«منتوجات طبيعية»، فمن المفهوم أنّ حصة البضائع كانت صفراً لمرحلة طويلة لأن البشر كما أسلفنا كانوا بالكاد يستطيعون إنتاج ما يكفي استهلاكهم المباشر، كما أنه لم يكن هنالك تطور كاف في تقسيم العمل بينهم... مع تطور البشر وتطور عملهم وتطور تقسيمه، ظهرت البضاعة وبدأت بالتزايد شيئاً فشيئاً على حساب «المنتوجات الطبيعية»، وصولاً إلى العصر الذي ساد فيه أسلوب الإنتاج البضاعي. سيادة أسلوب الإنتاج البضاعي هي ما يسميه الاقتصاديون «الرأسمالية»...

## الخلية الأولى

يفتتح ماركس كتابه الأشهر والأهم «رأس المال» بالعبارة التالية: «تبرز ثروة المجتمعات التي يسودها الأسلوب الرأسمالي في الإنتاج، بوصفها «تكديساً هائلاً من البضائع»».

لكي نصل إلى فهم معقول لما يجري في عالمنا المعاصر، بتعقيداته العديدة، بما في ذلك الحديث عن البترودولار وعن «الغاز-روبل» وعن العملات على العموم، وبالجوهر عن النظام الرأسمالي السائد في الكوكب، فإنّ نقطة الانطلاق الضرورية، هي فهم الخلية الأساسية التي تكوّن هذا الجسد الرأسمالي... هذه الخلية ليست إلا البضاعة... ولذا سنقف عندها بعض الشيء، ودليلنا كما في كل هذه السلسلة هو كتاب ماركس «رأس المال».

# جانبا البضاعة

**ضمن ما سيأتي من كلام، سنستخدم مفهومين في تحديد البضاعة هما: «القيمة الاستعمالية»، و«القيمة التبادلية»...**

**القيمة الاستعمالية للبضاعة هي ببساطة منفعتها، كأن نقول إنّ منفعة الخشب هي في استخدامه للتدفئة أو للطبخ أو لصناعة الموبيليا...، وأن منفعة الفاكهة هي في أكلها والاستفادة من عناصرها وإلخ.**

**منفعة أي بضاعة تتحدد بخواصها الفيزيائية والكيمائية... أي بخصائصها الملموسة، وبكلام آخر فإنّ جسد البضاعة هو مصدر قيمتها الاستعمالية، وهو محدد نوعيٌ لها؛ أي أنّه لا يمكن لأيٍ بضاعتين مختلفتين أن تتساويا في قيمتيهما الاستعماليتين، فلكل بضاعة مختلفة منفعتها واستعمالها المختلف عن سائر البضائع الأخرى.**

**القيمة التبادلية للبضاعة، هي النسب الحسابية التي تدخل فيها هذه البضاعة في علاقة تبادلٍ «أو يمكن أن نقول علاقة تقايض في المراحل الأولى» مع البضائع الأخرى؛ فمثلاً القيمة التبادلية لسترةٍ يمكن أن تكون كالتالي:**

**1 سترة = 20 ذراع قماش**

**1 سترة = 10 كغ من الحنطة**

**1 سترة = 5 ليتر من الحليب**

**ويمكن لهذه القائمة أن تطول وتطول لتغطي كل أنواع البضائع الموجودة في سوق التبادل.**

**ليس من الصعب الاستنتاج أنّ القيمة الاستعمالية للبضاعة، أي منفعتها، تعبر عن علاقة بين البشر والطبيعة، حيث ينتفع البشر بمنتوجاتهم عبر الانتفاع بخصائصها الفيزيائية والكيميائية...وبشكل عام بخواصها الطبيعية. في حين إنّ القيمة التبادلية تعبر عن علاقة بين البشر فيما بينهم، فحين تتقابل سترة واحدة في السوق مع 20 ذراعاً من القماش، ويجري التبديل بينهما على أنهما شيئان متساويان، فإنّ هذه المقابلة، هذه العملية، تتم عملياً بين صاحب السترة وصاحب القماش.**

**وإذا كان من غير الممكن إطلاقاً البحث عن تساوٍ بين أي بضاعتين على أساس قيمتهما الاستعمالية، «لأنّ لكل بضاعة منفعتها المتميزة والمشتقة من جسدها بالذات»، فإنّ السؤال شديد الأهمية هو التالي: على أي أساس يمكن القول إنّ سترة واحدة تساوي 20 ذراعاً من القماش، أو 10 كيلوغرامات من الحنطة، أو 5 ليترات من الحليب وإلخ؟...**

**في المرحلة الإعدادية كان أساتذة الفيزياء بشكل خاص ينبهوننا دائماً إلى أنه من غير الدقيق القول إنّ 1 كم يساوي 1000 متر، بل الصحيح القول إنّ 1 كم يكافئ 1000 متر، لأنّ الوحدتين مختلفتين،**

**ولا يمكن المساواة بين وحدتين مختلفتين، وذلك بالرغم من أنّ كلاً من المتر والكيلومتر يعبران عن جوهر واحد هو المسافة، فكيف يكون الأمر إذاً، إذا كان الحديث عن تساوٍ بين سترة وقماش، أو سترة وحنطة وإلخ...**

**يمكن أن يفترض المرء أنّ التبادل يتم على أساس توافقي، وعلى أساس أنّ صاحب السترة يحتاج الحنطة، وصاحب الحنطة يحتاج السترة، وبذلك فهما يتفقان على تبادل بضائعهما، ولكن لماذا السترة تقابل 10 كيلوغرامات من الحنطة وليس 5 كيلوغرامات مثلاً أو 20 كيلوغراماً...؟**

**البحث عن الوحدة المشتركة التي يتم على أساسها التقابل بين البضائع، والتي تتحدد على أساسها القيمة التبادلية لأي بضاعة مقابل البضائع الأخرى، هي السر الكبير الذي اكتشفه ماركس والذي أسس لقفزة معرفية كبرى في مجال العلوم الاجتماعية وضمناً الاقتصادية... وهو السر الذي سنقف عنده في الحلقة القادمة، والذي سيسمح لنا بالاقتراب أكثر من فهم نشوء النقد–المال... وصولاً إلى قراءة ما يجري هذه الأيام في مسألة الغاز والنفط واليورو والبترودولار...**

# 4. خطوة أخيرة قبل ظهور النقد

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**مررنا في الحلقات الماضية بشكل موجزٍ على نشوء المقايضة بين البشر والتي بتطورها نشأت البضاعة–خلية الرأسمالية الأولى، ووقفنا عند جانبي البضاعة «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية»، وتوقفنا في الحلقة الماضية عند السؤال الذي وقفت عنده البشرية طويلاً وهو: على أي أساسٍ تتقابل البضائع في السوق بوصفها متعادلات؟ أو: إلى أي وحدةٍ يجري الاستناد لمبادلتها ببعضها البعض...**

**وإذاً، نتابع من حيث توقفنا...**

## مراجعة سريعة

- **البضاعة هي «–1 نتاج عملٍ بشري، –2 تلبي حاجة بشرية مادية أو روحية، –3 أُنتجت بغرض التبادل لا بغرض الاستهلاك المباشر».**

- **للبضاعة جانبان هما قيمتها الاستعمالية، أي منفعتها، والتي تتحدد بخواصها الطبيعية، «وزنها، حجمها، تركيبها، إلخ». وقيمتها التبادلية والتي هي النسب الحسابية التي يجري على أساسها تبديلها مع البضائع الأخرى «1 سترة= 20 ذراع قماش، 1 سترة= 10 كيلوغرامات حنطة، 1سترة= 5 ليتر حليب..إلخ».**

# العمل الملموس والعمل المجرد

**كما هو الأمر مع وجود جانبين «استعمالي وتبادلي» لأي بضاعة، فإنّ العمل المنتج لها، كذلك الأمر له جانبان «ملموس ومجرد»... كيف ذلك؟**

**إذا عدنا لمثال «1 سترة = 20 ذراع قماش»، فإنّ العمل الملموس المنتج للسترة هو حياكتها؛ أي أن نوع العمل المنتج للسترة هو الحياكة. وبالنسبة لأذرع القماش فإنّ نوع العمل الملموس المنتج لها هو النسج... ونوع العمل المنتج للحنطة هو الزراعة وإلخ.**

**نوع العمل الذي ينتج كل بضاعة من البضائع، هو الجانب الملموس من العمل «الحياكة، النسج، الزراعة، النجارة، الحدادة ...إلخ»، وهذا الجانب الملموس من العمل هو المسؤول عن إعطاء البضاعة قيمتها الاستعمالية، أي منفعتها. ولكنه غير قادر على تحديد نسب تبادلها في السوق، لأنّ كل عمل ملموس يختلف كل الاختلاف عن الأعمال الملموسة الأخرى...**

**كمّ أو مقدار العمل الذي ينتج كل بضاعة من البضائع، هو الجانب المجرد من العمل، والذي تتساوى فيه الحياكة والنسج والزراعة والنجارة وإلخ، في حقيقة أنها عمل بشري على العموم، دون تخصيص لنوع ذلك العمل.**

**حين تتقابل سترة مع 20 ذرعاً من القماش في السوق، ويتم التبديل بينهما على أنهما شيئان متعادلان،**

فإنّ ذلك يعني ضمنياً أن العمل البشري المختزن في كلٍ منهما، هو عمل متساوٍ، وهذا الأساس الذي يسمح لهما بالتقابل كشيئين متعادلين.

## وحدة التبادل

نعود الآن إلى السؤال الذي وقفنا عنده في الحلقة الماضية مستفيدين مما أضفناه أعلاه حول جانبي العمل المنتج للبضاعة. السؤال هو: لماذا تمت المبادلة بين «1 سترة» و«10 كغ حنطة» على أنهما أمران متساويان؟

- «1 إلى 10» هي «القيمة التبادلية للسترة مع الحنطة»
- السترة لها قيمة استعمالية مختلفة تماماً عن القيمة الاستعمالية للحنطة ولا يمكن تفسير التساوي بين السترة والحنطة على أنه تساوي في القيمة الاستعمالية.
- الأمر الوحيد المشترك بين السترة والحنطة هو أنهما نتاج عملٍ بشري.
- والعمل البشري المشترك بينهما، ليس الحياكة، ولا الزراعة، ولا أي نوع من أنواع العمل الملموس، بل هو العمل على العموم، أي العمل المجرد.

ولكن ما الذي يجعل سترة واحدة مساوية لـ10 كغ من الحنطة، وليس 5 كغ أو 20 كغ؟ من المفهوم وفق ما سبق أن كلاهما يشترك في كونه نتاج عملٍ بشري، ولكن ما هي وحدة قياس هذا العمل؟

أقرب إجابة إلى الذهن هي عدد ساعات العمل؛ فمثلاً يمكن للسترة أن تتقابل مع 10 كغ من الحنطة على أنهما شيئان متساويان، إذا كان قد بذل في إنتاج كل منهما نفس عدد ساعات العمل البشري «المجرد».

وهذه الإجابة هي إجابة صحيحة من حيث المبدأ، لكنها ليست دقيقة... فإذا كان الحائك الذي يقوم بحياكة السترة ذا مهارة ضعيفة وربما كسولاً، فإنّ السترة قد تأخذ معه ضعف وقت إنتاجها في يد حائك ماهر... ولذلك فإنّ المقياس ليس أي وقت عمل بشري، بل هو وقت العمل الضروري اجتماعياً، أي أنه وسطي عدد الساعات اللازم لإنتاج بضاعة ما ضمن درجة تطور الإنتاج وأدواته الموجودة في لحظة التبادل.

وعدد ساعات العمل البشري الضروري اجتماعياً المختزن في أي بضاعة ليس القيمة الاستعمالية للبضاعة، وليس القيمة التبادلية بل هو ما يصطلح ماركس على تسميته قيمة البضاعة... والتي سنعود في وقتٍ لاحق للوقوف عند القانون الرياضي المبسط لها.

## مراحل تطور التبادل

مع تطور المجتمع البشري، تطورت أشكال تبادله للمنتجات، من الشكل الأكثر بساطة وهو المقايضة، إلى الأشكال المعقدة التي نراها في عالمنا المعاصر.

سنستخدم فيما يلي رمزين هما «ب» أي بضاعة، و«ن» أي نقد، ومن خلالهما سنصف بشكل مبسط أربع مراحل كبرى في تطور عمليات تبادل البضائع بين البشر، ومن ثم سنفسرها أولاً بأول.

هذه المراحل هي:

- ب1 – ب2 «مقايضة»
- ب1 – ب2 – ب3 «تطور المقايضة»
- ب1 – ن – ب2 «البضاعة النقدية–النقد»
- ن1 – ب – ن2 «رأس المال»

## أولاً: ب1 – ب2 «أو المقايضة»

في هذه المرحلة، يجري التبادل بشكل مباشر بين بضاعتين مختلفتين نوعياً، صاحب البضاعة الأولى يسلم بضاعته لصاحب البضاعة الثانية، والعكس بالعكس... وهذه المرحلة هي ذاتها مرحلة المقايضة.

## ثانياً: ب1 – ب2 – ب3 «أو تطور المقايضة»

فلنفترض ما يلي: ب1 هي 40 بيضة، ب2 هي 4 ليتر من الحليب، ب3 هي سترتان. ولنفترض أنه ضمن درجة معينة من تطور الإنتاج، فإنّ هذه البضائع الثلاثة متساوية في قيمتها، أي في عدد ساعات العمل البشري الضروري اجتماعياً المختزن في كل منها.

صاحب البيض يريد تبديله بسترتين، وصاحب السترتين لا يحتاج اليوم إلى بيض ولكنه يحتاج إلى الحليب. يدخل الحليب بوصفه وسيطاً في عملية التبادل؛ يبدل صاحب البيض، البيض بالحليب، ثم يذهب إلى صاحب السترتين فيبدل الحليب بهما.

يُظهر هذا المثال البسيط إحدى المشكلات التي ستعيق تطور عمليات التبادل؛ فكلما تنوعت البضائع التي تجري مبادلتها، تصبح المقايضة المباشرة أقل قدرة أكثر فأكثر على تخديم عملية التبادل؛ ففي

**المثال السابق كانت المشكلة هي التباين في احتياجات أصحاب البضائع المختلفة، ولكنها ليست المشكلة الوحيدة... إذ يمكن أن نفترض دون صعوبة الحالة التالية: صاحب ال40 بيضة، لا يريد سترتين، ولكنه يريد سترة واحدة، وليتر من الحليب، وربع ليتر من زيت الزيتون، وثلاثة أرغفة من الخبز... والعمل المختزن في ال40 بيضة قد يكون مساوياً تماماً للعمل المختزن في هذه البضائع الأربعة الأخرى التي يريدها صاحب البيض، ولكن عمليات المقايضة والتبادل التي يحتاج للدخول فيها للوصول إلى احتياجاته ستكون غاية في التعقيد والصعوبة... ولذلك بات لا بد من اختراع جديد لتسهيل الأمر على الجميع ولدفع التطور قدماً... ذلك الشيء هو البضاعة النقدية والتي تحولت لاحقاً إلى نقد وبعدها إلى رأس مال...**

# 5. أنتم ملح الأرض!

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**وصلنا في الحلقة الماضية إلى الحديث عن أربعة مراحل في تطور أشكال التبادل بين البشر، ومررنا على أول مرحلتين: ب1 – ب2 «مقايضة»، ثم ب1 – ب2 – ب3 «تطور المقايضة»، ونتابع الآن من حيث توقفنا للحديث عن ظهور النقد.**

## ثالثاً: ب1 – ن – ب2 «البضاعة النقدية–النقد»

**مع توسع المقايضة، وكما أشرنا في الحلقة الماضية، فقد بدأت جملة مشكلات تظهر أمام عمليات التبادل، وتعيقها وتعقّدها. وهذه المشكلات دفعت موضوعياً نحو ظهور الحل الذي نشأ بشكل عفوي وغير مخطط في المراحل الأولى.**

**لتبسيط الحل، دعونا نضع أنفسنا موضع صاحب الـ40 بيضة، ونفكر بعقله: مقابل الـ40 بيضة، أريد مجموعة من البضائع الأخرى المتنوعة التي تلبي احتياجاتي، وهي: «1 سترة، 1 ليتر من الحليب، ربع ليتر زيت زيتون، 3 رغيف خبز»، ولنفترض أنّ القيمة التبادلية لهذه البضائع مع البيض هي على الشكل التالي:**

**1 سترة = 20 بيضة**

**1 ليتر من الحليب = 5 بيضات**

**ربع ليتر زيت زيتون = 12 بيضة**

**3 رغيف خبز = 3 بيضات**

**من حيث المبدأ، فإنّ الـ40 بيضة التي يملكها صاحبنا تكافئ البضائع التي يحتاجها، لكن مشكلته الواضحة هي أنّ أصحاب السترة والحليب وزيت الزيتون والخبز، ربما لا يحتاجون في هذا اليوم للبيض، وربما يحتاجونه لكن ليس بالعدد نفسه، مثلاً ربما صاحب السترة لا يريد 20 بيضة ولكن فقط 5 بيضات، وهو لن يقبل بمنح السترة مقابل 5 بيضات فقط لأنّ قيمتها «أي عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً التي صرفها عليها» هي أكبر من 5 بيضات وهي بالضبط تكافئ العمل المبذول في إنتاج 20 بيضة... وإلخ... فإذاً المشكلة ليست لدى صاحبنا فقط، بل لدى الجميع... فما الحل؟**

**عليهم جميعاً التفكير بنوع مميز من البضائع، يبدلون به البضائع التي يمتلكونها، ثم يستخدمونه لشراء البضائع التي يريدونها... هذا النوع المميز من البضائع ينبغي أن يتمتع بأربع صفات أساسية:**

**1- أن يكون موثوقاً من الجميع؛ أي أنّ الكل يعلم أنه إذا امتلكه وذهب به إلى الآخرين فسيقبلون به مقابل بضائعهم.**

**2- أن يختزن هذا النوع المميز من البضائع في جسده، في مادته، كمية عمل بشري كبيرة نسبياً، أي قيمة كبيرة نسبياً، بحيث يمكن أن يحمل منه الإنسان كماً غير كبير ويبدله بجملة من البضائع الأخرى.**

**3- أن يكون قابلاً للقياس وللتقسيم إلى وحدات صغيرة لتخديم عمليات التبادل المختلفة.**

**4- أن يكون أكثر صموداً من غيره من البضائع اتجاه عوامل الزمن، بحيث ينفع في عملية الاكتناز، أو تخزين الفائض، أو بالحد الأدنى يؤمن لحامله أن يستطيع تبديله بعد أيام أو أسابيع أو أشهر أو حتى سنوات بالبضائع التي يحتاجها.**

**تشير الدراسات الأنثروبولوجية، إلى أنه في مناطق مختلفة من العالم، وفي مراحل تاريخية متقاربة، ظهرت أنواع مختلفة من هذه البضائع المتميزة، ومنها مثلاً: الملح، أنواع معينة من الأصداف، أنواع معينة من الأحجار، أنواع معينة من ريش الطيور، وفي وقت متأخر من التاريخ، المعادن: الزنك، فالفضة، فالذهب.**

**البضاعة المتميزة هذه، هي ما يسميها ماركس البضاعة النقدية؛ أي أنها من حيث المبدأ بضاعة كغيرها من البضائع، يجري إنتاجها «أي لها قيمة= عدد ساعات عمل بشري»، وتنتج بغرض التبادل «أي لها قيمة تبادلية اتجاه البضائع الأخرى»، وتلبي حاجة بشرية، مادية أو روحية «أي لها قيمة استعمالية». ولكن إضافة إلى هذا كله، فإنها باتت تلعب دور الوسيط في عمليات التبادل، أي دور النقد.**

**الاستنتاج المهم الذي لا ينبغي أن يغيب عن البال من هذه العودة التاريخية المطولة، هي أنّ النقد لم يكن قادراً على لعب دوره كنقد، كوسيط تبادل، إلا بعد استيفاء شرط أساسي، هو أن يكون هو بذاته بضاعة، أي أن يكون هو بذاته حاملاً للقيمة، أي مختزناً للعمل البشري.. ومن هنا بالذات تأتي**

موثوقيته التي تسمح له بلعب هذا الدور الهام... «يمكن أن نقفز نحو الحاضر لبرهة صغيرة لنسأل: كيف يمكن للعملات الورقية مثلاً أن تكون موثوقة وهي مجرد أوراق لا قيمة لها تقريباً؟ أي لا يكلف إنتاجها ساعات عملٍ بشري بقدر ما يمكنها أن تشتريه «مثلاً ورقة المئة دولار تكلف 4 سنت لإنتاجها، في حين تشتري بضائع بقيمة 100 دولار!»... هذا ما سنصل إلى تفسيره في مرحلة لاحقة من هذه السلسلة...».

## النقد كمعادل عام/ كمقياس للقيم

سنعيد هنا طرح المثال السابق، لكن بعد أن تمكّن المشاركون فيه من استخدام الملح وسيطاً في تبادلاتهم. ولنفترض أنّ 40 بيضة = 1000 غ ملح. في هذه الحالة ستتحول المعادلات المعقدة المتبادلة بين البضائع المختلفة إلى الشكل البسيط التالي:

1 بيضة = 25 غ ملح

1 سترة = 500 غ ملح

1 ليتر زيت زيتون = 1200 غ ملح

1 رغيف خبز = 25 غ ملح

1 ليتر حليب = 125 غ ملح

ليس صعباً أن نلاحظ أنه ضمن هذا الشكل من معادلات التبادل، يكمن الشكل الجنيني للسعر؛ فإذا بدلنا «غ ملح» في المعادلات السابقة بإحدى الوحدات النقدية المستخدمة في عصرنا، مثلاً ليرة سورية، سنجد أنفسنا أمام مشهد مألوف بالنسبة لنا، أي أمام مشهد السعر... مع ذلك فإنّ الشكل الذي نتحدث عنه هنا باستخدام الملح هو شكل جنيني للسعر، لأنّ هنالك فوارق كبرى بينهما سنأتي عليها أولاً بأول.

ما يهمنا في هذه الدرجة من تتبع الخط التاريخي للتطور، هو أنّ الملح بات يلعب دورين معاً؛ فهو من جهة «قيمة استعمالية»، أي له منفعة محددة، ومن جهة ثانية فهو «قيمة» أي عدد ساعات عمل بشري ضروري اجتماعياً. ولكن ولأنه يقوم بخدمة جليلة لعمليات التبادل عبر تسهيلها وحل مشكلاتها المعقدة، فإنّ جانبه «القيمي»، أي وظيفته كوسيط في التبادل، كمعادل عام، يصبح مع الوقت الجانب الأكثر أهمية، إلى ذلك الحد الذي تصبح فيه قيمة الملح الاستعمالية الأساسية «أي منفعته»، غير متمثلة في كونه ملحاً يستخدم للطعام أو لحفظه وتقديده، بل أكثر من ذلك في كونه معادلاً عاماً يجري تبادل البضائع على أساسه.... وكلما ارتفعت أهمية الملح كمعادل عام مقارنة بأهميته كملح، فإنه ينتقل أكثر فأكثر نحو أداء وظيفة النقد، أكثر من أدائه لوظيفة البضاعة...

## استراحة تاريخية مع الملح!

ذكرنا سابقاً أن رواتب الجنود الرومان في مرحلة من المراحل كانت تدفع بالملح، ونضيف هنا هامشين من بين عشرات الأمثلة المتاحة، لتبيان الأهمية التاريخية والثقافية التي لعبها الملح، وخاصة دوره كمعادل عام، كنقد... الأول هو أنّ كلمة salary الإنكليزية والتي تستخدم حتى اليوم بمعنى الراتب، مشتقة بالأصل من الكلمة اللاتينية sal وتعني ملح، ومعلوم أنه حتى بالإنكليزية الحديثة فإنّ الملح هو salt.

الثاني هو ما ورد في «إنجيل متى 5: 13» «أَنْتُمْ مِلْحُ الأَرْضِ، وَلكِنْ إِنْ فَسَدَ الْمِلْحُ فَبِمَاذَا يُمَلَّحُ؟ لاَ يَصْلُحُ بَعْدُ لِشَيْءٍ، إِلاَّ لأَنْ يُطْرَحَ خَارِجًا وَيُدَاسَ مِنَ النَّاسِ». ومن المعلوم أنّ المرحلة الزمنية للمسيح هي ذاتها تقريباً التي كان الرومان يدفعون بها مرتبات جنودهم بالملح...

## وظائف النقد

للنقد أربعة وظائف، لا يكتسبها كلها دفعة واحدة، ولكنها على العموم كالتالي:

1- مقياس القيم: وهذه يمكن فهمها ببساطة عبر مثال الملح الذي بات يقدم وحدة قياس مشتركة لقيم مختلف أنواع البضائع الموجودة في التداول، «أي مقياس كمية العمل الضروري اجتماعياً

**المبذولة في إنتاج كل بضاعة من البضائع»**

**2- وسيلة التداول: وهذه أيضاً يمكن فهمها في إطار المثال السابق نفسه، فصاحب البيض في إطار سعيه للحصول على السترة، يمكنه أن يتجه إلى السوق، فيبدل 20 بيضة بـ500 غ ملح، ثم يبدل هذه الأخيرة بالسترة... وللتبسيط يمكننا التعبير عن هذه الوظيفة بالقول إنها وظيفة النقد كوسيط للتداول.**

**3- وسيلة الدفع: تعبّر هذه الوظيفة، بأبسط أشكالها، عن الجزء الثاني من عملية الحصول على السترة، أي قيام صاحب البيض، الذي هو في هذه الحالة صاحب 500 غ ملح «أي بعد أن باع الـ20 بيضة»، بدفع الملح مقابل السترة... ولكن كما سنبين لاحقاً فإنّ هذه الوظيفة ستطور مع التاريخ فاتحة المجال للنقد ليتحول إلى رأس مال.**

**4- وسيلة الاكتناز/الادخار: في المثال نفسه، يمكن لصاحب البيض أن يبيع إنتاجه اليومي لفترة من الزمن مقابل الملح دون أن يشتري به كله، وأن يخزن الملح الفائض، ويخزن ضمنه القيمة- الثروة، بحيث يستخدمها لاحقاً كوسيلة للدفع... «أو كرأس مال».**

# 6. العملة رمزاً للقيمة!

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**وصلنا في الحلقة الماضية إلى ظهور النقد ووظائفه. في هذه الحلقة سنختصر مرحلة تاريخية طويلة للحديث باختصارٍ عن النقد وتطوراته، وعن ظهور العملة الورقية، ثم نعود لمتابعة السياق السابق عبر شرح الشكل الرابع من التبادل وظهور رأس المال.**

## النقود المعدنية

**كنا قد أشرنا إلى أربع سمات ينبغي للبضاعة المميزة – البضاعة النقدية، أن تتحلى بها كي تتمكن من لعب دور النقد، وهي باختصار: «1– موثوقة من الجميع، 2– تختزن كمية عمل بشري كبيرة نسبياً، 3– قابلة للقياس والتقسيم لوحدات صغيرة، 4– يمكنها الصمود اتجاه عامل الزمن». وكنا قد أشرنا إلى أنّ الملح وغيره من البضائع المميزة تمكنت من لعب هذا الدور وتحقيق هذه السمات في مراحل تاريخية سابقة. ولكن مع التطور، جرت عدة تغيرات أساسية؛ فمن جهة، ازداد كم الإنتاج البشري بشكل كبير، ولم تعد كمية العمل المختزنة ضمن الملح كافية لوحدها للتعبير عن تلك الكميات، أي بات مطلوباً البحث عن نوع جديد من البضائع النقدية التي تستطيع اختزان كميات أكبر من العمل البشري ضمن حجم أصغر، أي أن تكون قيمتها أكبر. من جهة ثانية، ولأن الفوائض أصبحت أكبر وزادت الحاجة إلى اكتنازها/تخزينها لفترة أطول، فقد أظهر الملح أنه غير قادر على أداء هذه المهمة لفترة طويلة، فأي**

رطوبة تطال الملح يمكنها أن تفسده... «وَلَكِنْ إِنْ فَسَدَ الْمِلْحُ فَبِمَاذَا يُمَلَّحُ؟»...

لهذا السبب، ولأسباب عديدة أخرى منها تطور سباكة المعادن، بدأت النقود المعدنية بأطوارها المتلاحقة بالظهور: «برونز، فضة، ذهب».

النقلة التاريخية المهمة التي حصلت مع صك العملات المعدنية، هو أنّ هذه العملات أصبحت تلعب بشكل كامل تقريباً دور النقد؛ أي أنّها لم تعد بضاعة بالمعنى التقليدي؛ وللربط بما سبق، يمكن صياغة الأمر بالشكل التالي: أصبحت القيمة الاستعمالية الوحيدة تقريباً للعملات النقدية هي منفعتها كنقد: كمعيار قيم، كوسيط تبادل، كوسيلة دفع، كوسيلة اكتناز. أي لم تعد قيمتها الاستعمالية هي فائدتها كمعدن يمكن أن يستخدم في صناعة السيوف مثلاً أو في أي نوع من أنواع الصناعات التي يمكن أن تقوم على المعادن... وبكلمة: أصبحت قيمتها الاستعمالية هي كونها معبراً عن القيم- عن كميات العمل البشري الضروري اجتماعياً- المختزنة في مختلف أنواع البضائع التي يجري تبادلها.

## العملات الورقية- الشكل الجنيني

يمكن القول إنّ الشكل الجنيني الذي سمح بظهور العملة الورقية، كان هو الصكوك القانونية للديون أو استحقاقات الدفع... كيف ذلك؟

فلنقل إنّ هنالك تاجرين: الأول هو «أ» والثاني هو «ب». قام «أ» بإقراض «ب» مبلغاً قدره 10 قطع ذهبية «وزن الواحدة منها هو 3 غ مثلاً- وللتبسيط فلنفترض أنّ الإقراض جرى دون فائدة». ولكي يضمن حقه طلب من «ب» أن يكتب صكاً قانونياً يعترف فيه بأنه اقترض هذا المبلغ من «أ».

يمكن لـ«أ» أن يستخدم هذا الصك نفسه، أي هذه الورقة القانونية، لكي يشتري فيها بضائع بقيمة 10 قطع ذهبية، سواء من ب أو من أي تاجر آخر باعتبار هذا الصك موثوقاً وموثقاً قانونياً.

نذكر هذا المثال فقط للإشارة إلى أنّ أحد الجذور التاريخية الأساسية للعملة الورقية، هي أنها ورقة قانونية، عقد، صك دين إلخ، ترمز إلى القيمة، تعبر عن القيمة، ولكن هي نفسها ليست القيمة، ولكن يمكن استخدامها لأداء وظائف النقد ضمن شروط معينة.

الجذر الثاني المهم لنشوء العملات الورقية، هو المشكلات التي بدأت بالظهور في عملية تداول العملات المعدنية؛ إحدى أهم هذه المشكلات هي تآكل المعدن مع الوقت، ناهيك عن العمليات التي يوثقها التاريخ عن عمليات حت الذهب مثلاً من العملات النقدية الذهبية... «كان من الشائع أن يقوم بعض الصاغة بحت كميات بسيطة من العملات النقدية الذهبية أو الفضية، ويقومون بتجميع هذا الحتّ وإعادة صهره، ويقومون باستخدام العملات النقدية التي يحتّونَها في السوق بشكل اعتيادي دون أن تتم ملاحظتهم».

# العملات الورقية – رمز القيمة

ظهر الحل مع نشوء البنوك المركزية، والتي ليس هنالك اتفاق كامل بين المؤرخين على أول ظهور لها، ولكن يرجح معظمهم أنّ أول بنك مركزي هو بنك نشأ في أمستردام عام 1609.

ببساطة، يكون الأمر كالتالي في البداية: يذهب حامل النقود المعدنية، فضة وذهب خاصة، ويودعها لدى البنك ويأخذ مقابلها صكاً يعترف فيه البنك لحامله بأنه يملك مقدار كذا من الذهب مخزناً لديه. ومن ثم يقوم صاحب هذا الصك باستخدامه في التبادلات، أي كنقد. ولكنه يمكن له دائماً أن يعود إلى البنك ويبرز الصك ويأخذ بدلاً عنه كمية الذهب المنصوص عليها فيه.

حين تجمعت كميات ذهب كافية في البنك المركزي، كانت هنالك مشكلة واضحة تحتاج إلى حل، تشبه إلى حد بعيد مشكلة صاحبنا في مثال الـ40 بيضة:

إذا كان شخص ما قد أودع 40 قطعة ذهبية في البنك وقام البنك بإعطائه ورقة واحدة، صكاً، وثيقة قانونية، بنكنوت banknote بأنه يملك هذه الكمية من النقد مختزنة في البنك. فإنّ مشكلة صاحبنا الآن أنه يريد شراء مختلف أنواع البضائع وبكميات مختلفة، ولا يمكنه فعل ذلك باستخدام ورقة واحدة بقيمة كبيرة هي 40 قطعة ذهبية... شكل الحل الأولي كان بأن يقوم البنك بإعطائه بدل الصك الواحد، أربعين صكاً كل صك بقيمة قطعة ذهبية واحدة...

بات ممكناً بعد هذا السرد تخيل ظهور العملة الورقية بشكلها الواسع بشكل أوضح وأسهل... بناء على كميات الذهب الموجودة لديه، يقوم البنك المركزي بطباعة عملة ورقية ترمز إلى قيمة ذهبية أو فضية معينة مختزنة لديه، وتنتشر هذه العملة في السوق وتكون موثوقة من الناس ويجري التبادل على أساسها، مع بقاء معادلة أساسية ثابتة طوال الوقت، وهي أنه يمكن لحامل العملة الورقية في أي وقت أن يذهب إلى البنك لتبديلها بما يكافئها من ذهب أو فضة.

ولكن كيف تمكنت البنوك المركزية، والبنوك على العموم، من تجميع الذهب؟ الجواب الأبسط: عبر الفائدة! الشكل الجنيني للبنوك، ليس إلا المقرض بالربا، الذي كان يقرض الناس مبالغ معينة على أن يعيدوها إليه مع زيادة هي الربا أو الفائدة... ومع الزمن تطورت هذه الوظيفة لتصبح «معكوسة»، فقد أصبح المرابي «صاحب البنك» هو من يقترض من الناس «أي يقوم الناس بإيداع ذهبهم وثرواتهم بين يدي صاحب البنك، مقابل إعطائهم فائدة سنوية عن تلك الثروات»...

لكي نفهم هذه العملية الحاسمة في التطور التاريخي، يجب أن نستكمل ما بدأناه في الحديث عن أشكال التبادل والتي شرحنا ثلاثة منها وبقي الرابع، والذي رمزنا له: ن1 – ب – ن2 «رأس المال»، أي نقد– بضاعة– نقد... والربا كما هو معلوم هو: ن1 – ن2... نقد مقابل نقد أكثر منه... أي أنّ الشكلين مرتبطان ببعضهما ارتباطاً شديداً... هذا ما سنقف عنده في الحلقة القادمة...

# 7. رأس المال!

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**وصلنا في الحلقة الماضية إلى ظهور العملة الورقية، وتوقفنا عند السؤال عن الفائدة ومصدرها، وضمناً عن دور البنوك عموماً، والبنوك المركزية خصوصاً. وقلنا: إنّ فهم هذه المسائل يتطلب استكمال فهم الشكل الرابع من التبادل: نقد– بضاعة– نقد.**

## مقارنة أولية

**«ب: بضاعة، ن: نقد». في الحلقتين الرابعة والخامسة، ناقشنا الأشكال الثلاثة الأولى للتبادل، وهي:**

- **ب1– ب2 «مقايضة»**
- **ب1– ب2 – ب3 «تطور المقايضة»**
- **ب1– ن – ب2 «البضاعة النقدية– النقد»**

**وسنناقش هنا الشكل الرابع: ن1 – ب – ن2 «رأس المال».**

**سنبدأ المناقشة بوضع جدول يبين- عبر ستة أسئلة- الفروقات الأساسية بين الشكلين الثالث والرابع، ثم نقوم بشرحه تدريجياً: ولنبدأ بتفسير ما جاء في العمود الثالث من الجدول، أي ما جاء حول شكل التبادل الثالث «ب1- ن - ب2» الذي سبق أن مررنا عليه.**

| | | ب1 - ن - ب2 | ن1 - ب - ن2 |
|---|---|---|---|
| 1 | غايته؟ | الاستهلاك | الربح |
| 2 | وجه البضاعة الذي يستهدفه؟ | القيمة الاستعمالية | القيمة |
| 3 | يستهدف كم أم نوع؟ | نوع | كم |
| 4 | حدوده؟ | محدود بحدود الاستهلاك | غير محدود |
| 5 | أين يحدث؟ | في سوق البضائع | في سوق البضائع وفي سوق العمل |
| 6 | وظيفة النقد؟ | معيار قيم، وسيط تبادل | رأس مال |

**سنعرض هذا الشكل عبر مثال صاحبنا السابق نفسه «أي مالك الـ 40 بيضة» الذي قام بسلسلة من التبادلات، أحدها هو التالي: «20 بيضة- نصف كغ ملح - 1 سترة». في هذا المثال، الملح هو النقد المعتمد في ذلك العصر، ولن تختلف المسألة بشيء في الجوهر إذا كان النقد المعتمد هو الفضة أو الذهب، أو حتى العملة الورقية في وقت لاحق.**

**تتكون عملية التبادل هذه من وجهة نظر مالك العشرين بيضة، من قسمين:**

**«20 بيضة- نصف كغ ملح»، و«نصف كغ ملح- 1 سترة». القسم الأول: هو البيع، ويعبر عن أنّ صاحبنا قد باع العشرين بيضة في السوق مقابل نصف كيلو غرام ملح. القسم الثاني: هو الشراء، ويعبر عن أنّ صاحبنا قد اشترى سترة واحدة بنصف كغ ملح.**

**هذه العملية في جوهرها، لا تختلف عن المقايضة المباشرة بين صاحب البيض وصاحب السترة، لكن الملح- النقد، قد دخل في هذه العملية لحل التعقيدات والمشكلات التي سبق أن ذكرناها.**

**بعد طرح المثال، فلننظر الآن بشكل سريع لمعنى الإجابات الموجودة في الجدول بما يخص شكل التبادل هذا...**

**غاية صاحب البيض من الدخول في هذه العملية هي الحصول على السترة، أي استهلاكها.**

**ولأن غايته النهائية هي السترة، فهو يستهدف منفعة السترة، قيمتها الاستعمالية، وليس قيمتها «أي ليس عدد ساعات العمل البشري الضروري اجتماعياً المختزنة ضمنها».**

**ولأن الغاية هي منفعة البضاعة، هي قيمتها الاستعمالية، فإنّ عملية التبادل هذه تستهدف النوع بالدرجة الأولى.**

وكذلك فإنها عملية محدودة بحدود الاستهلاك؛ فصاحب الـ 40 بيضة في مثالنا القديم، يدخل في جملة تبادلات تحدها من جهةٍ: كمية ما يملك من بيض، ولكن أيضاً من جهة أخرى: تحدها بالمعنى النظري قدرته على الاستهلاك... ولنفترض أنه يملك عدداً لا نهائياً من البيض ويمكنه أن يبادله بما يشاء من البضائع بغرض الاستهلاك... سيبقى الأمر نفسه في النهاية، أي أنه سيصل إلى حدّ أقصى لا يمكنه أن يستهلك فوقه...

عملية بيع البيض، وعملية شراء السترة، كلتاهما تتمان في سوق البضائع.

النقد يدخل في هذه العمليات بوصفه وسيط تبادل ومقياساً للقيمة، أي أنه يدخل فقط لتخديم عملية «المقايضة»، ويشبه في ذلك بعض أنواع المواد الوسيطة في التفاعلات الكيميائية والتي تكون وظيفتها هي فقط تسهيل التفاعل، ولا تتدخل في تركيب المواد المتفاعلة ولا المواد الناتجة.

جوهر هذه العملية، هو أنّ التبادل جرى بين متعادلات «20 بيضة، ونصف كغ ملح، و1 سترة» كل منها تختزن كمية العمل البشري نفسه، الضروري اجتماعياً، وليكن 10 ساعات عمل... أي أنّ القيمة «الكم» بقيت هي ذاتها في كل مراحل العملية، والذي اختلف هو القيمة الاستعمالية «النوع».

## سحر المال الذي يولد مالاً!

والآن، فلنعاين الشكل الرابع، أي: ن1 – ب – ن2 «نقد– بضاعة– نقد». وسنقوم أولاً باستبعاد ثلاثة أشكالٍ تشابهه ظاهرياً، لنصل بعد ذلك لشكله الحقيقي:

أولاً: فلنبدأ بافتراض أن هذا التبادل تمّ أيضاً في سوق البضائع؛ مثلاً: كان لدى صاحبنا نصف كغ ملح،

وقام بعمليتين متتاليتين، الأولى: هي عملية شراء «مثلاً: اشترى بدل نصف كغ ملح، سترة واحدة»، والثانية: هي أنه باع هذه السترة بنصف كغ ملح.

المحصلة، هي أنه بدأ عملية التبادل بنصف كغ ملح، وأنهاها بنصف كغ ملح! وواضح أنّ هذه العملية ليس لها أي معنى ولا أية فائدة، لأنّ بدايتها هي ذاتها نهايتها من حيث الكم والنوع. ويمكن لهذه العملية أن يكون لها مبرر واحد فقط، هو أنّ صاحبنا بعد أن اشترى السترة استنتج بطريقة ما أنه ليس بحاجتها، وما قام به هو إعادة بيعها واستعادة ماله... بالمقابل، حين بدأ صاحبنا بالـ20 بيضة وانتهى بالسترة، فتلك كانت عملية نافعة ولها غاية واضحة، فرغم أنّ الكم بقي هو نفسه «لأنّ الـ20بيضة ونصف كغ ملح و1 سترة، جميعها متساوية من حيث القيمة، أي من حيث عدد ساعات العمل البشري الضروري اجتماعياً المختزنة في كل منها»، إلا أنه حصل على نوع مختلف، فبدل البيض حصل على السترة، والسترة هي ما يحتاجه... إذاً فالعملية منطقية ولها غاية واضحة ومفهومة.

بكلام آخر، فإنّ ن1 – ب – ن2 لا يمكن أن يكون لها أي معنى إلا في حالة واحدة، وهي أن تبدأ بكم من النقد «في مثالنا نصف كغ ملح»، وأن تنتهي بكم آخر مختلف من النقد – الملح أكبر من الكم الأول «مثلاً 600 غرام من الملح» ... حينها فقط تصبح العملية مبررة.

ثانياً: يمكن أن نفترض أنّ صاحب البيض رجلٌ محتال استطاع أن يشتري بنصف كغ ملح سترة، ثم يُقنع أحداً آخر بأنّ قيمتها هي 600 غ ملح ويبيعه إياها، وبالتالي أن يربح 100 غ ملح. لكن هذا الأمر سيكون استثناءً، لأن القاعدة العامة هي تبادل المتعادلات، ولأنّ الحالة العامة هي أنّ الشارين والبائعين يبحثون عن النوعية التي يريدونها وبأقل سعر ممكن، وإذاً فهذا الشكل أيضاً لا يمكنه أن يفسر المسألة.

ثالثاً: قبل أن نمضي أبعد في تفسير كيف يمكن لـ ن2 أن تكون أكبر من ن1، لا بد من الإشارة إلا أنّ أبسط الأشكال التاريخية لهذا النوع من التبادلات هو الاحتيال العلني المسمى بالربا: ن–1 ن2، أقوم بإقراضك كماً من النقود على أن تعيده ومعه الفائدة، ولكن حتى هذا الشكل لا يكشف السر الأهم، لأنه لا يكشف مصدر الفائدة...

رابعاً: يقوم تاجر صغير بدفع مبلغ 10 كغ ملح مثلاً لشراء أصناف متعددة من الخضار، ثم يبيعها في محله بمبلغ 11 كغ من الملح. هنا لدينا ظاهرياً تبادل هو ن1 – ب – ن2 «10 كغ ملح– خضروات متنوعة– 11 كغ ملح» وعلينا أن نسأل: من أين جاء الـ 1 كغ ملحاً إضافياً؟

إذا دخلنا في تفاصيل المسألة، فهذا التاجر قد بذل عملاً إضافياً على هذه الخضروات، عبر نقلها مثلاً نحو محله، وعبر ترتيبها وتصنيفها ضمن أنخاب مختلفة، وكذلك عبر دفع الإيجار الشهري لمحله، وعبر ملازمة الخضروات طوال النهار في عملية بيعها وإلخ... أي أنّ الشخص الذي يريد شراء كغ بندورة من صاحبنا وليكن بـ 20 غ ملح، يمكنه أن يشتريه من الفلاح بـ 18 غ ملح، لكنه سيضطر إلى الوصول إلى ذلك الفلاح وصرف وقت وجهد ربما يفوق بالمحصلة الـ 20 غ ملحاً للحصول عليه.

بكلام آخر، فإنّ هذا التبادل في حقيقته هو: «10 كغ ملح– خضروات متنوعة» ثم «خضروات متنوعة

+ 1 كغ ملح قيمة أعمال متنوعة يقوم بها التاجر الصغير– 11 كغ ملح» ... والفرق الذي حصّله هذا التاجر الصغير لا يمكن تسميته ربحاً بالمعنى العلمي، بل هو قيمة عمله التي أضافها للخضار عبر تصنيفها وتخزينها وإلخ. ومرة أخرى، فهذا الشكل لا يفسر جوهر التبادل الذي يزيد فيه الكم بين البداية والنهاية، فالتبادل هنا لا يزال قائماً بين متعادلات.

## ن1 – ب – ن2 «رأس المال»

يظهر هذا الشكل بصورته الأساسية ضمن دورة كاملة لعملية إنتاجية، ولنأخذ مثالاً مبسطاً هو: ورشة لتصنيع السترات يعمل فيها 10 عمال.

يستثمر صاحب الورشة كمية من النقد هي ن1 ضمن ورشته التي تصنع السترات وتبيعها في السوق بقيمة ن2 التي هي أكبر من ن1، والفرق بينهما هو الربح. ولنبدأ بمعالجة هذا المثال بالتدريج...

بداية، لننظر إلى الكيفية التي يصرف بها صاحب الورشة استثماره، أي الـ ن1. سنجد أنّ هنالك نوعين أساسيين من المصروفات يسميان اصطلاحاً رأس المال الثابت «C»، ورأس المال المتغير «V»، وهما:

1– رأس المال الثابت «C»: يتضمن ما يدفعه صاحب ورشة السترات ثمناً لآلات وأدوات العمل، وللبناء ولمستلزمات الإنتاج بما فيها المواد الخام كالأقمشة وغيرها، وبكلمة: ما يدفعه صاحب الورشة ثمناً للبضائع «الميتة»، أو لـ «العمل القديم المتراكم» ... رأس المال الثابت هذا يتم شراؤه في سوق البضائع.

2– رأس المال المتغير «V»: لتبسيط المسألة سنقول: إنه يُعبر عن أجور العمال العشرة «علماً أنّ هذا التحديد غير دقيق، وسنعود لتدقيقه لاحقاً»... وبكلمة: ما يدفعه صاحب الورشة ثمناً للبضاعة «الحية»، لـ«العمل الجديد». رأس المال المتغير يتم شراؤه في سوقٍ مختلفٍ تماماً عن سوق البضائع، هو سوق العمل.

فهم الفرق بين السوقين اللذين يتم فيهما شراء كل من «C» و «V» هو أمرٌ مهم جداً لنعرف مصدر الربح، أي مصدر الزيادة في النقد بين بداية الدورة ونهايتها؛ بالنسبة لسوق البضائع، وكما أشرنا سابقاً، فإنّ التبادل يتم على أساس المتعادلات، ولذا فإنّ شراء ثم بيع أي كم من البضائع ليس من شأنه أن يحقق أي ربح. وإذاً، فإنّ الزيادة تحدث في الجزء الخاص بسوق العمل، والذي يحتاج منا وقفة خاصة معه.

## سوق العمل

هو السوق الذي تعرض فيه بضاعة من نوع خاص جداً، بضاعة اسمها «قوة العمل». وكما كل البضائع الأخرى لها وجهان: قيمتها، وقيمتها الاستعمالية.

القيمة الاستعمالية لقوة العمل: منفعة قوة العمل هي في قدرتها على خلق قيم استعمالية جديدة، أي في قدرتها على دمج مجموعة من القيم الاستعمالية القديمة عبر عملية العمل لإنتاج قيمة استعمالية جديدة. قد يبدو التعبير السابق صعب الفهم، لكنه بسيط في جوهره، مثلاً: العامل الذي يقوم بصنع السترة يدمج القماش والآلة والبناء والطاقة وأدوات العمل المختلفة ضمن ورشة تصنيع السترات، وينتج منها سترة، قيمة استعمالية جديدة ليست موجودة في أي من القيم الاستعمالية التي استخدمها لصنعها، ولكنه عبر عملية العمل قام بصهرها جميعها لإنتاج السترة، لإنتاج القيمة الاستعمالية الجديدة.

المواد الأولية التي استخدمها العامل في إنتاج السترة، يمكن تسميتها بأنها «العمل الميت» أو «العمل القديم المتراكم»، لأنها هي نفسها لم تصل إلى يده إلا بعد أن بذل بشرٌ آخرون عملاً عليها حتى وصلت إلى بداية عملية الإنتاج التي يقوم بها هذا العامل؛ مثلاً: الآلات المستخدمة، وكذلك القماش والبناء الذي يتم العمل ضمنه وإلخ، كلها بضائع بُذلت عليها كميات عمل سابقة حتى وصلت إلى بداية عملية العمل الجديدة.

بهذا المعنى، فإنّ القيمة الاستعمالية لقوة العمل، هي أنها تدمج «العمل الميت» أو «القديم المتراكم» مع «العمل الحي» أو «العمل الجديد»، لإنتاج قيمٍ استعمالية جديدة.

قيمة قوة العمل «V»: ما أسميناه أعلاه رأس المال المتغير «V»، هو بالذات قيمة قوة العمل. وهي بشكل مبسط قدرة العامل على القيام بالعمل. ولكي يكون العامل قادراً على العمل، فإنه بحاجة للطعام والمسكن والعلاج والتزاوج وإلخ، وإذا كان عمله ذهنياً «مثلاً إذا كان يعمل كمصمم غرافيك» فإنه يحتاج إضافة إلى هذه الأمور أن يتغذى ثقافياً وروحياً «قراءة، سينما... إلخ» لكي يتمكن من مواصلة العمل والإنتاج. وبما أنّ قيمة كل بضاعة تتحدد بعدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها، فإنّ قيمة قوة العمل تتحدد أيضاً بعدد الساعات الضروري اجتماعياً لإنتاج غذاء تلك القوة «المادي والروحي».

**قيمة العمل: علينا أن ننتبه إلى فرق هام جداً بين قيمة قوة العمل وبين قيمة العمل؛ فكما أشرنا سابقاً، فإنّ قيمة قوة العمل تتحدد بما يسمح بتجديدها، أي بمجموعة الضرورات التي يحتاجها العامل لكي يتمكن من العمل مجدداً. بالمقابل، فإنّ قيمة العمل تتحدد بعدد الساعات الفعلي التي يعملها العامل... والفرق بين هذه وتلك هو المصدر الأساسي لكل أنواع الربح.**

## قانون القيمة

**يمكن أن نعبر عن قيمة السترة بناءً على ما سبق، بعدة أشكال هي ذاتها في الجوهر:**

**قيمة السترة = قيمة العمل الميت + قيمة العمل الحي**

**قيمة السترة = قيمة العمل القديم المتراكم + قيمة العمل الجديد**

**قيمة السترة = رأس المال الثابت + «قيمة قوة العمل + القيمة الزائدة»**

**قيمة السترة = رأس المال الثابت + «رأس المال المتغير + القيمة الزائدة»**

$$W = C + V + m$$

# 8. الربح!

اقرأ المقال على موقع قاسيون

وصلنا في الحلقة الماضية إلى قانون القيمة، ومررنا على جملة من المفاهيم المتعلقة به، والتي سنتابع هنا محاولة توضيحها أكثر، وصولاً إلى الحديث عن: يوم العمل، العرض والطلب، السعر والقيمة، الربح، ثم آليات زيادته... وذلك تمهيداً للحديث عن الدّور الذي تلعبه العملات المحلية ثم الدولية.

عرضنا في الحلقة الماضية الصيغة الأساسية لقانون القيمة، وسنقوم هنا بمراجعته، ومن ثم البناء عليه، لأنه مَركز فهم المسألة ككل. وسنبدأ بتعريف رموزه بشكل مفرد، ثم بشكل مركب...

## قانون القيمة «مفردات»

$$W = C + V + m$$

W: القيمة: «عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً التي بذلت لإنتاج «البضاعة»، وقيمة البضاعة هي ما يتم على أساسها تبديلها ببضائع أخرى، وكذلك بيعها وشراؤها بالنقود.

C: رأس المال الثابت/ العمل القديم المتراكم/ العمل الميت: «عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً

التي بذلت سابقاً لإنتاج مستلزمات الإنتاج من مكان وآلات ومواد أولية وإلخ... أي كل مستلزمات الإنتاج عدا قوة العمل الحية».

V: قيمة قوة العمل/ العمل الضروري: «عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج مستلزمات إعادة إنتاج قوة العمل» أي الساعات اللازمة لإنتاج جملة البضائع والحاجات التي يستهلكها العامل لكي يتمكن من مواصلة العمل في اليوم التالي. «يحتاج العامل لكي يمتلك القدرة على العمل إلى تأمين جملة ظروف واحتياجات: طعام، لباس، صحة، تعليم، وحاجات روحية وثقافية، وهذه يجري إنتاجها وتداولها في السوق، وهي بضائع كغيرها لها قيمة، أي بُذل في إنتاجها عدد ساعات عمل محدد، ولكي يتملكها العامل عليه أن يدفع مقابلها عدد ساعات عمل مماثل: هو قيمة قوة العمل.

m: القيمة الزائدة/ العمل الزائد: «إذا كان عدد ساعات العمل اليومي للعامل هو 10 ساعات مثلاً، وكانت قيمة قوة عمله، أي قيمة مختلف احتياجاته الأساسية التي تمكنه من مواصلة العمل تكافئ 6 ساعات مثلاً، فإنه يعمل في كل يوم 4 ساعات بالمجان لمصلحة صاحب العمل، هذه الساعات الأربع هي مصدر ربح صاحب العمل، ومصدر كل ربح.

## قانون القيمة «مركبات»

$$W = C + V + m$$

C + V: رأس المال المسلف/ رأس المال الاستثماري/ ن1: هو رأس المال الذي يدفعه الرأسمالي للدخول في عملية الإنتاج، وهو مجموع قيمة رأس المال الثابت ورأس المال المتغير، أو بطريقة أوضح «وبشكل تقريبي» هو قيمة وسائل الإنتاج المادية اللازمة لعملية الإنتاج بالإضافة لأجور العمال «وضعنا كلمة أجور بخط غامق لأنها ليست دقيقة في هذا السياق وسنوضح لاحقاً لماذا». وإذا تذكرنا معاً أننا في حديثنا كله عن قانون القيمة كنا قد بدأنا من شكل التبادل ن-1ب-ن2 أي نقد- بضاعة- نقد، وقلنا إنّ النقد الثاني عليه أن يكون أكبر من الأول ليكون للعملية معنى، فإنّ C + V هي ذاتها ن1 التي يدخل فيها الرأسمالي عملية التبادل هذه، ليخرج بـ: ن2 في نهاية المطاف، ويكون الفرق بينهما هو الربح.

m + V: يوم العمل/ القيمة المنتجة مجدداً: هو عدد ساعات العمل التي يقوم بها العمال. وهذا العمل هو كما أسلفنا في «القيمة الاستعمالية لقوة العمل»، يقوم بصهر ودمج العمل القديم لإنتاج قيمة استعمالية جديدة، بضاعة جديدة، ينقل إليها ليس فقط قيمة عمله، ولكن أيضاً قيمة العمل القديم «قيمة المواد الأولية والمكان والآلات وإلخ».

m/V: معدل القيمة الزائدة، أو معدل الاستغلال: كما أسلفنا فإنّ V هي عدد ساعات العمل الضروري، وبشكل مبسطٍ لو أنّ العامل عمل فقط لـ5 ساعات مثلاً بدلاً عن 10 لكان أنتج ما يكافئ احتياجاته وما

يكافئ «الأجر» الذي يعطيه إياه صاحب العمل. في حين إنّ m هي العمل الزائد، أي عدد ساعات العمل المجاني الذي يقوم به العامل لمصلحة رب العمل «وفي هذا المثال هو أيضاً 5 ساعات إذا كان يوم العمل الكامل هو 10 ساعات». استخدم ماركس مفهوم معدل القيمة الزائدة، أي ناتج قسمة m على V للتعبير عن معدل الاستغلال. وفي المثال السابق فإنّ معدل الاستغلال سيكون 5/5 أي 100%، وهو معدل استغلال «رحيمٍ جداً» مقارنة بمعدلات الاستغلال المعاصرة...

C/V: التركيب العضوي لرأس المال. وهذا لن نقف عنده في هذه السلسلة، ولكن يكفي أن نشير إلى أهميته القصوى بالقول: إنه الأساس لقانون من أهم القوانين الاقتصادية السياسية التي اكتشفها ماركس «ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال» والذي ما يزال حتى اليوم قادراً على تفسير كبرى الظواهر العالمية بما فيها الحروب، بل ويمكن عبره التنبؤ بها أيضاً...

## ملاحظة

قلنا: إنّ العامل الذي يعمل 10 ساعات يومياً، يمكن أن ينتج قيمة قوة عمله، أي ما يكافئ «أجره»، في 5 ساعات مثلاً، بينما يعمل 5 ساعات أخرى بالمجان لمصلحة صاحب العمل... فما الذي يجبره على فعل ذلك؟

تكمن المسألة في تحقق شرطٍ تاريخي أساسي لتطور الرأسمالية ككل: وهو تصنيع «العامل الحر». والمقصود بالعامل الحر، وبعيداً عما توحي به الكلمة من أوهام، أنه إنسان حرٌ من امتلاك وسائل الإنتاج! أي أنه فعلياً محروم من وسائل الإنتاج التي يمتلكها الرأسماليون. وهذا الإنسان غير قادر على تجديد قوة عمله، أي غير قادر على شراء مستلزمات عيشه هو وأسرته، إلّا إذا عمل عند الرأسمالي... عملية الفصل بين قوة العمل وبين وسائل الإنتاج، هي الأساس الذي لا بد منه للاستغلال الرأسمالي... وضمن هذه العملية التاريخية، فإن تاريخ إنهاء الملكيات الصغيرة، وخاصة الزراعية، «أي تحرير القسم الأكبر من الناس من ملكية وسائل الإنتاج» هو تاريخ مكتوب بالدماء في شتى أنحاء العالم...

## القيمة والسعر

السعر، هو الشكل المألوف لدينا في عالمنا المعاصر، وهو المقدار النقدي الذي ندفعه لشراء بضاعة من البضائع، ولكن ما هي العلاقة بينه وبين قيمة البضاعة؟

يعرّف ماركس السعر بأنه: انحرافٌ عن القيمة تحدده العلاقة بين العرض والطلب.

من المألوف لدينا أنه حين تزداد كمية بضاعة معينة في السوق فإنّ سعرها ينخفض. أقرب الأمثلة إلى

الذهن في هذا السياق هو: انخفاض أسعار الخضروات في موسمها. وكذلك ارتفاع أسعارها في بداية الموسم حين تكون الكميات الموجودة بالسوق لا تزال قليلة.

بالعموم، فإنه من المفهوم للجميع أنّ أسعار البضائع ترتفع حين يكون العرض أقل من الطلب. وتنخفض حين يكون العرض أكبر من الطلب. ولكن حين يتساوى العرض والطلب فما الذي يحدد السعر؟ ذلك هو السؤال الذي أجاب عنه ماركس في عمله الأساس «رأس المال».. السعر حين تساوي العرض والطلب هو ذاته القيمة... وعليه، فإنّ لدينا ثلاثة احتمالات:

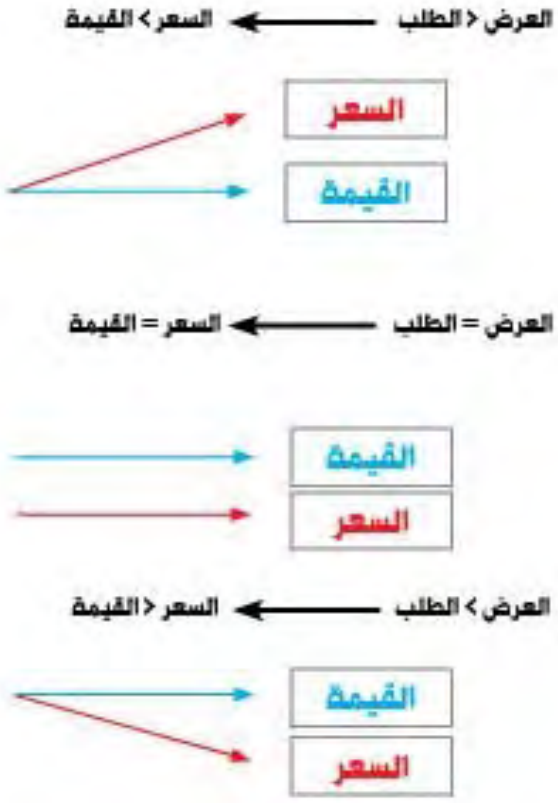


## القانون البسيط للربح

لا يتحقق الربح إلّا بعد أن يتم بيع البضاعة المنتجة في السوق، أي عند إتمام الدورة الكاملة ن1–ب–ن2. ويكون الربح هو الفرق بين ن2 وـن1.

ما نراه في السوق هو السعر وليس القيمة، أي إنّ البضاعة تباع بسعرها لا بقيمتها.

أ– في حالة تساوي العرض والطلب، وبالتالي تساوي السعر والقيمة، فإنّ ربح الرأسمالي سيكون هو ذاته القيمة الزائدة «يستثمر بقيمة ن1= C + V، ويبيع البضاعة بقيمة ن2 = C + V + m».

ب– في حالة كان العرض أكبر من الطلب، فإنّ السعر سيكون أقل من القيمة، وربح الرأسمالي سيساوي القيمة الزائدة مطروحاً منها الفرق بين السعر والقيمة.

ج- في حال كان العرض أقل من الطلب، فإنّ السعر سيكون أكبر من القيمة، وربح الرأسمالي سيساوي القيمة الزائدة مضافاً إليها الفرق بين السعر والقيمة.

وبشكل مكثف، فإنّ الرأسمالي يذهب إلى السوق ببضاعته وفي جيبه القيمة الزائدة مضمونة كربح في حال البيع، ويزيد عليها أو ينقص وفقاً للعلاقة بين العرض والطلب، وهذا يمكن التعبير عنه رياضياً بشكل مبسط هو التالي:

الربح «P» = القيمة الزائدة «m» + «الفرق الجبري بين السعر والقيمة»

الفرق الجبري يمكن أن يكون موجباً أو سالباً أو صفراً، كما أسلفنا في الحالات السابقة.

سننتقل الآن للحديث عن أهم الأشكال الأساسية التي يستخدمها رأس المال لزيادة أرباحه، والتي تحكم عملياً آليات تطور المجتمع ككل، وذلك باعتبار أن الغاية الأساسية لرأس المال هي السعي نحو الربح الأعلى... فمن يدخل في شكل التبادل ن1 – ب – ن2، أي يدخل بالمال ويخرج بالمال، لا يسعى وراء قيم استعمالية، بل يسعى وراء الكم، وكلما كان الكم أكبر، أي الربح أكبر، كلما كانت العملية أكثر فائدة... «من المفيد هنا الرجوع إلى جدول المقارنة بين الشكلين الثالث والرابع للتبادل المنشور في الحلقة السابقة».

## أولاً: زيادة القيمة الزائدة المطلقة

إذا كان الرأسمالي يذهب إلى السوق وفي جيبه القيمة الزائدة أساساً للربح، أي عدد ساعات العمل المجاني التي يأخذها من العمال، فإن من البديهي أنّ أوضح الطرق لزيادة الربح هي زيادة عدد ساعات العمل، وزيادة كثافة العمل.

هذه الطريقة ما تزال فعالة في شتى أنحاء العالم تقريباً، رغم أنّ تطور الحركة العمالية قد قيدها بشكل تدريجي... ففي القرن التاسع عشر كان يصل عدد ساعات العمل إلى 16 ساعة يومياً، وفي نهاياته أقر قانون 10 ساعات ونصف يومياً للعمل، تحت ضغط الحركات العمالية، ووصولاً إلى قانون 8 ساعات عمل، والذي كما هو معلوم يتم تجاوزه في معظم دول العالم، بهذا القدر أو ذاك.

الفرع الثاني من هذه الطريقة هو: تكثيف العمل، أي وضع مراقبين فوق رؤوس العمال يكتمون أنفاسهم ويجبرونهم على مواصلة العمل بوتائر عالية، مع تقليص فترة الاستراحة قدر الإمكان.

## ثانياً: زيادة القيمة الزائدة النسبية

الطريقة الثانية في زيادة الربح هي: العمل لتغيير التناسب بين V وm لمصلحة m.. إذا افترضنا أنه تم تثبيت يوم العمل على 8 ساعات، وكان تقسيمها هو 4 ساعات عمل ضروري و4 ساعات عمل زائد، أي V=4 وm=4 ومعدل الاستغلال في هذه الحالة هو 100%.

إذا لم يكن بمقدور رب العمل زيادة عدد ساعات العمل الإجمالي عن 8، فإنّ المنظومة الرأسمالية ككل، تسعى معاً لزيادة «القيمة الزائدة النسبية» أي نسبة «m /V».. ويتم ذلك عبر تخفيض V أي تخفيض قيمة قوة العمل... ولكن كيف؟

كما قلنا فإنّ قيمة قوة العمل هي عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لتأمين الحاجات الأساسية للعامل لكي يتمكن من مواصلة العمل، وبشكل أساسي الحاجات الغذائية.

قامت الرأسمالية في مراحل سابقة تاريخياً، بالاستثمار بشكل واسع وكبير في الزراعة، وفي كل أنماط النشاط الإنتاجي الذي يؤمن الاحتياجات الأساسية للعمال، وعبر تكثيف الاستثمار في هذا النمط من الإنتاج وتطويره تقنياً إلى الحد الأقصى، تنخفض قيمة البضائع الأساسية التي يحتاجها العامل، أي ينخفض عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها... وبالتالي تنخفض V ويصبح مجال الاستغلال أوسع...

على سبيل التقريب: يمكن أن يصل معدل الاستغلال المعاصر إلى آلاف بالمئة، لأنّ العامل الذي يعمل ضمن معمل لإنتاج الكمبيوترات مثلاً لمدة 9 ساعات يومياً، ينتج أضعافاً مضاعفة عمّا يستهلكه فعلياً من غذاءٍ وغيره...

## ثالثاً: البطالة

بما أنّ قوة العمل هي بضاعة كغيرها من البضائع، فإنها تخضع أيضاً لقانون العرض والطلب، أي حين يزيد عرضها «كما هي الحالة بوجود البطالة»، ينخفض سعرها «أي أجرها» عن قيمتها.

الرأسمالي لا يعطي العامل قيمة قوة عمله، أي «V» بل يعطيه الأجر «Z»، وبحالة وجود البطالة، فإنّ الأجر سيكون دائماً أقل من قيمة قوة العمل. ولذا ليس مستغرباً أن نقرأ لدى منظري الرأسمالية أنّ هنالك «نسبة بطالة ضرورية» يجب أن تبقى قائمة طوال الوقت.

وعليه فإنّ قانون الربح الذي أوردناه سابقاً يتطور ليصبح بالشكل:

**الربح = القيمة الزائدة + «الفرق بين قيمة قوة العمل والأجر» + «الفرق الجبري بين السعر والقيمة»**

## رابعاً: الاحتكار

**القارئ لتاريخ تطور الرأسمالية، يبدو له وكأن ذلك التاريخ كله يتمحور حول العمل الحثيث للمنظومة الرأسمالية لتعظيم الربح عبر كل مفردة من مفردات قانون القيمة، وذلك رغم أنّ هذه العملية تتم بقسمها الأكبر بشكل عفوي وموضوعي.**

**الفرق بين السعر والقيمة، وفقاً للعرض والطلب، يمكنه أن يقلل من ربح الرأسمالي في حال كان العرض أكبر من الطلب، ولكنه يمكن أن يزيد ربحه حين يكون العرض أصغر من الطلب. ولكن حين يكون هنالك رأسماليون كثيرون ينتجون الأنواع نفسها من البضائع، فإنّه من الصعب على أي منهم منفرداً أنا يتحكم بالعرض والطلب ضمن السوق... ولذلك تبدأ بالنشوء موضوعياً تكتلات الرأسماليين العاملين في القطاع نفسه، مثلاً: قطاع إنتاج الفحم، والهدف من هذا التكتل هو التوافق على آليات الإنتاج بحيث يتناسب مع الطلب في السوق، ويبقى دائماً أقل منه بقدر معقول، بحيث يبقى السعر مرتفعاً فوق القيمة، ليتحول إلى مصدر إضافي لتعزيز وزيادة الربح...**

# 9. التضخم!

اقرأ المقال على موقع قاسيون

وصلنا في الحلقة الماضية إلى الحديث عن قانون الربح البسيط الذي يتمحور حول القيمة الزائدة، حول العمل الزائد المجاني الذي يقدمه العامل لرب العمل. ومن ثم مررنا على آليات زيادة الربح الأساسية: عبر زيادة طول يوم العمل وكثافة العمل، وعبر زيادة القيمة الزائدة النسبية، «بشكل عام عبر تطوير الإنتاج»، ومن ثم عبر البطالة التي تخفض أجر العامل إلى مستويات أقل بشكل دائم من قيمة قوة عمله، وأخيراً الاحتكار الذي يعمل على التحكم بآليات العرض والطلب في السوق بما يجعل أسعار البضائع بشكل دائم أعلى من قيمتها...

مررنا ضمناً على قانون العرض والطلب وكيف يؤثر على العلاقة بين السعر والقيمة. وفي هذه الحلقة سنحاول فهم تأثير قانون العرض والطلب نفسه على العملة ضمن نطاق محلي «ضمن نطاق دولة واحدة مثلاً»، لننتقل لعرض قانون الكتلة النقدية في التداول، وضمناً «التضخم والانكماش»، ومن ثم ننتقل إلى النطاق الأوسع للتبادلات بين الدول «حيث يدخل مفهوم سعر الصرف». ومنه سنستعرض التطور التاريخي الحديث ابتداء من معيار الذهب والفضة، وصولاً إلى بريتين وودز ومن ثم البترودلار وصولاً إلى «الغاز روبل»...

## الكتلة النقدية الضرورية في التداول

لنفترض بدايةً أن لدينا مجتمعاً صغيراً تتم ضمنه عمليات الإنتاج والتداول والتبادل والاستهلاك، دون

أية علاقة مع المجتمعات الأخرى حوله «وهذا الافتراض بالمعنى التاريخي ليس غريباً تماماً؛ فعمليات التبادل الخارجي بقيت عرضية وغير منتظمة لفترة طويلة جداً من تاريخ البشرية، وبكل الأحوال غرض الافتراض هو أن نحاول فهم العمليات الاقتصادية ضمن مجال مغلق تمهيداً لفهمها في المجال الدولي».

ولنحاول أن نحسب الكتلة النقدية الإجمالية اللازمة لعمليات التبادل ضمن هذا المجتمع.

الافتراض البديهي الأول هو أن تكون كتلة النقد مساوية لكتلة البضائع في هذا المجتمع، ولكنه افتراض خاطئ لأنّ أبسط أمثلة التبادل يمكن أن توضح خطأه:

فلنفترض للتبسيط أن كتلة البضائع الإجمالية في هذا المجتمع هي عبارة عن «10 كغ بطاطا، 100 رغيف خبز، 30 ليتر حليب، 10 سترات، 10 أحذية»، وأن لهذا المجتمع عملته المحلية واسمها الليرة مثلاً، وأنّ سعر هذه البضائع هو على الشكل التالي:

1 كغ بطاطا = 5 ليرات

1 رغيف خبز = 2 ليرة

1 ليتر حليب = 25 ليرة

1 سترة = 100 ليرة

1 حذاء = 150 ليرة

إذا حسبنا مجموع أسعار البضائع التي ضمن هذا المجتمع، فإنه سيبلغ 3500 ليرة... فهل يحتاج هذا المجتمع إلى هذا المقدار نفسه من العملة لكي يخدم عمليات التبادل المختلفة التي يقوم بها بين هذه البضائع؟

للإجابة، فلنحاول تصور جزء بسيط من عمليات التبادل الجارية ضمن هذا المجتمع: فلنفترض أن صاحب الأحذية قد باع حذاءً واحداً بمبلغ 150 ليرة، وبهذا المبلغ نفسه اشترى جملة من البضائع التي يحتاجها، وهي بالشكل التالي: «1 سترة «100 ل»، 1 ليتراً حليباً «25 ل»، 3 كغ بطاطا «15 ل»، 5 أرغفة خبزاً «10 ل»».

إذا أراد صاحب السترات أن يشتري هو الآخر بضائع يحتاجها، وهو قد حصل مسبقاً على 100 ليرة لأنه باع إحدى السترات لديه لصاحب الأحذية، فإنّه يستطيع استخدام هذه المئة نفسها في شراء احتياجاته أو جزء منها. ما يعني أنه يمكن أن يستخدم المئة ليرة نفسها التي كانت مع صاحب الأحذية لشراء بضائع أخرى بقيمة 100 ليرة.

الاستنتاج الواضح هو أنّ كتلة النقد الضرورية في التداول، هي بالتأكيد أقل من كتلة البضائع، لأنه

**يمكن للواحدة النقدية أن تخدم عدة عمليات تبادل، ولكن كيف يمكن أن نحدد بالضبط ما هي الكتلة النقدية الضرورية؟**

**يحل ماركس لنا هذه المسألة وفق معادلة هي التالية:**

**كتلة النقد الضرورية = كتلة البضائع/ سرعة الدوران**

**والمقصود بسرعة الدوران، هي سرعة عمليات التبادل، فكلما كانت السرعة أعلى سنحتاج إلى كميات نقد أقل. وسرعة الدوران هي دائماً أكبر من 1 ووسطياً قد تصل إلى 5 «ومع عمليات المضاربة ودور البورصة ضمنها يمكن أن تتجاوز ذلك».**

## التضخم والانكماش

**إذا كان القانون السابق يحدد ما هي الكتلة النقدية الضرورية ضمن اقتصاد ما، فإنّه يحدد بالطريقة نفسها كمّ الطلب الإجمالي على هذه العملة. ووفقاً لقانون العرض والطلب الذي مررنا عليه في الحلقة السابقة، فإننا سنكون أمام ثلاثة احتمالات لوضع العملة:**

### الأول: التضخم

**المعروض النقدي أكبر من الكتلة الضرورية، وبالتالي فإنّ سعر العملة سينخفض عن القيمة التي يمثلها اسمياً، وبالتالي إنّ كماً أكبر من النقود سيمثل الكم نفسه من البضائع. وأول انعكاس واضح لهذه العملية هو ارتفاع الأسعار، أي إنّ البضائع نفسها يتم تمثيلها بكم أكبر من النقود.**

## الثاني: التوازن

**المعروض النقدي يساوي تماماً الكتلة الضرورية، وبهذه الحالة تكون أسعار البضائع ثابتة «إذا بقيت الشروط الأخرى جميعها ثابتة».**

## الثالث: الانكماش

**المعروض النقدي أقل من الكتلة الضرورية، وبالتالي فإنّ كم البضائع نفسه يجري التعبير عنه بكم أقل من النقد، وبالتالي فإنّ كل وحدة نقدية ستعبر عن كم أكبر من البضائع. وانعكاس هذه العملية هو انخفاض الأسعار.**

## التضخم كأداة أساسية في النهب

**يسمح هذا الفهم المبسط للأمور بوضع أول أساسات فهم عملية النهب الدولاري وعمليات التبادل اللامتكافئ...**

**مع تأسيس البنوك المركزية، والذي يؤرخ له في القرن السابع عشر، فإنّ إحدى أهم الوظائف التي تولتها تلك البنوك مع الزمن هي احتكار إصدار العملة الوطنية للدولة المعنية، أي إنّ تلك البنوك تتحكم عملياً بكتلة النقد في التداول.**

**إذا نظرنا في الإحصاءات المتعلقة بأية عملة من العملات على وجه الأرض، وبالاستعانة بكل البيانات المتوفرة، وصولاً إلى 100 عام مضت وحتى إلى 150 عاماً في بعض الحالات، فإننا سنجد أنّ كل العملات على الإطلاق، وفي المدى التاريخي الطويل، لها اتجاه ثابت هو التضخم والمزيد من التضخم.**

**وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنّ عملية إصدار العملية هي عملية محتكرة بأيد محددة يمكنها أن تدفع**

نحو التضخم أو الانكماش، فإنّ الاستنتاج الواضح هو أنّ هنالك قانونية لهذه العملية، وأنّ الممسكين بعملية إصدار العملة في كل مكان في العالم يدفعونها باتجاه واحد دائماً هو التضخم.

وبما أنّ كل القرارات الاقتصادية، هي في نهاية المطاف قرارات اجتماعية وسياسية، تخدم طبقات معينة على حساب طبقات أخرى، فإنّ التضخم أيضاً، وعمليات التحكم بالمعروض النقدي، هي الأخرى تخدم وبشكل مباشر طبقات وفئات معينة... وكيف ذلك؟

ببساطة، فإنّ ارتفاع الأجور يكون دائماً أبطأ من ارتفاع الأسعار «أي من سرعة التضخم». وهذه العملية يجري من خلالها وعلى أساس سنوي، اقتطاع حصة من الأجور لمصلحة أصحاب الأرباح...

بكلام آخر، فإنّ التضخم هو إحدى أدوات إعادة توزيع الدخل الثانوي من جيوب أصحاب الأجور إلى جيوب أصحاب الأرباح.

وربما من المفيد أن نستذكر هنا ما قلناه في الحلقة الماضية حول البطالة، لأن جوهر المسألة هو هو:

فما تسميه الأدبيات الرأسمالية بـ «البطالة الضرورية»، هي إحدى آليات تخفيض أجور العمال؛ فكما قلنا، حين يكون عرض قوة العمل أكبر من الطلب عليها، فإنها ستخضع كغيرها من البضائع لقانون العرض والطلب، وسينخفض بالتالي سعرها «أي الأجر» عن قيمتها «قيمة قوة العمل»... وهذا الانخفاض سيتحول إلى ربح إضافي يقتطعه الرأسمالي ويضيفه إلى القيمة الزائدة.

كذلك الأمر مع التضخم؛ فكلما زاد التضخم، فإنّ الأجر نفسه الذي يتلقاه العامل، سيشتري له بضائع أقل، أي إن قيمة ذلك الأجر الحقيقية ستنخفض حتى لو بقي المبلغ الاسمي الذي يتقاضاه هو نفسه، بل وحتى لو ارتفع ذلك المبلغ الاسمي بنسب أقل من نسب التضخم.

ومن الطبيعي أن الحركات العمالية والأحزاب السياسية التي تدافع عن مصالح أصحاب الأجر، تدرك تلك الحقيقة بشكل كامل، وتسعى بالتالي إلى فرض ربط معين بين التضخم وبين الأجور... كالقول مثلاً إنه ينبغي أن تتم زيادة الأجور بشكل دوري على الأقل بنفس مقدار زيادة التضخم.

المشكلة الإضافية التي تظهر هنا هي في كيفية حساب التضخم؛ إذ إنّ الطريقة الأساسية لحسابه هي عبر أخذ سلة سلع محددة ومراقبة سعر تلك السلة بين فترتين زمنيتين، مثلاً 3 أشهر، والقول إنّ نسبة التضخم هي ذاتها النسبة الإجمالية لارتفاع أسعار تلك السلة... ويبدأ التلاعب من طريقة اختيار تلك السلة وتناسباتها بما يسمح لأصحاب السلطة المالية والاقتصادية، بإخفاء الحجم الفعلي للتضخم وتصغيره قدر الإمكان... وكقاعدة عامة، وحين نقرأ الأرقام التي تقدمها الحكومات على أنها أرقام التضخم فينبغي أن نعلم دائماً أنّ التضخم الحقيقي أكبر من تلك الأرقام...

على الهامش، فإنّ التلاعب المستمر بطريقة حساب التضخم، تجعل من شعار «ربط الأجور بمستوى التضخم» شعاراً مشبوهاً واحتيالياً هو الآخر؛ والشعار الحقيقي في هذه الحالة «وفي إطار النضال بمستواه النقابي» ينبغي يكون «ربط الأجور بالأسعار وبشكل دوري»، كل 3 أشهر كحد أقصى.

هنالك طريقة أخرى أكثر دهاءً في حساب التضخم، تعتمد على حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وحسابات الموازنة الحكومية، وهذه يمكن توصيفها بأنها عمليات احتيال ونصب شبه علني... فعلى الأقل بما يخص طريقة حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنّ هنالك لعبة تقليدية هي «تكرار الحساب»، أي افتراض أنّ العمليات المالية والخدمات هي أيضاً إنتاج لبضائع جديدة، مع أنها بقسمها الأكبر تكرار لحسابات الإنتاج الحقيقي «الموجود في الصناعة والزراعة والبناء والتجارة الداخلية والنقل المنتج». الحساب بهذه الطريقة الاحتيالية، يسمح بإصدار كميات ضخمة إضافية من العملية بشكل سنوي، ويسمح تالياً بمزيد ومزيد من ارتفاعات الأسعار «من التضخم»، وهو الأمر الذي لا يمكن إخفاؤه بأي شكل من الأشكال.

ولكن ينبغي أن ننتبه إلى سياق تاريخي أساسي في تطور ظاهرة التضخم، وهو طريقة إصدار العملة المعنية: هل هي مربوطة بشيء مادي محدد «الذهب أو الفضة أو كليهما مثلاً» أم أنها متحررة من أي قيد؟

في الحالة الأولى، تبقى إمكانيات التوحش في عملية التضخم محدودة موضوعياً بالإمكانية النظرية لحامل النقد أن يذهب إلى البنك لاستبداله بالذهب أو الفضة... «ولكن حتى بوجود هذه الإمكانية النظرية، فإن هنالك أدوات راسخة في الاحتيال عليها، أهمها هي الفائدة البنكية...»

في الحالة الثانية، إنّ إمكانيات النهب الوحشي عبر التضخم تصبح بلا قيود تقريباً... «مع أنّ هنالك قيداً نظرياً وعملياً هو استمرار قدرة قوة العمل على إنتاج الثروات... ولكن حتى هذه تجاوزها ويتجاوزها رأس المال، بل وينظّر إلى كيفية تجاوزها عبر ضرب قوى الإنتاج نفسها بشقيها المادي والبشري عبر الحروب ومختلف أنواع الكوارث... وتحديداً عبر النيومالتوسية والنسخة الجديدة منها «إعادة الإقلاع العظيم– Great reset»».

# 10. التضخم مجدداً، ووصولاً لعتبة البترودولار

اقرأ المقال على موقع قاسيون

**وصلنا في الحلقة الماضية إلى الحديث عن التضخم والانكماش، وقلنا إنّ التضخم هو أداة نهب أساسية ضمن الاقتصاد الرأسمالي. سنضيف هنا بعض الكلام عن التضخم الذي سيساعدنا في تلمس وضع الدولار عالمياً ودوره، ثم سننتقل لقراءة تاريخية مختزلة وصولاً لوقتنا الراهن وللآفاق المحتملة بعده.**

## مراجعة سريعة وفكرة

**سنمر على بضع أفكار وردت في الحلقة السابقة لنؤسس عليها ونتابع بعدها:**

- **التضخم هو تعبير عن أنّ «الكتلة النقدية في التداول أو المعروض النقدي» أكبر من «الكتلة النقدية الضرورية والتي تساوي كتلة البضائع مقسومة على سرعة الدوران».**

- **وإذا كان قانون العرض والطلب يطبق على البضائع، فهو أيضاً يطبق على النقد؛ فحين يكون المعروض النقدي فائضاً عن الطلب «أي عن الكتلة النقدية الضرورية»، فإنّ ما يمثله «أو ما يرمز إليه» هذا النقد من قيمة، يصبح أقل. التعبير الأوضح عن هذه المسألة والذي يعرفه الجميع، هو ارتفاع الأسعار... «كميات نقد أكبر، للحصول على البضائع نفسها».**

● حين ترتفع الأسعار، فإنّ الأجور، حتى وإن بقيت محافظة على قيمتها الاسمية، إلا أنّ قيمتها الفعلية، أي قيمتها الشرائية، تنخفض. ويمكن حتى أن تزداد الأجور اسمياً ولكن تكون زيادتها أقل من زيادة الأسعار «أي أقل من نسبة زيادة التضخم»، وتكون فعلياً قد انخفضت.

● إضافة لأشكال النهب المختلفة التي يتعرض لها أصحاب الأجور ضمن التشكيلة الرأسمالية، «والتي مررنا عليها في حلقة الربح»، فإنّ هنالك عملية نهبٍ للأجور، تجري بشكل مستمر وعلى أساس دوري، عبر التضخم... فالعامل يستمر بالإنتاج والعمل عدد الساعات نفسه، وغالباً أكثر، ولكن راتبه يشتري بضائع أقل... ما يعني من وجهة نظر الاقتصاد الكلي أنّ حصة أصحاب الربح تزداد –بشكل إضافي– على حساب حصة أصحاب الأجور، عبر التضخم.

● وللمحافظة على هذا الربح وتعظيمه، فإنّه يتم التلاعب بطريقة حساب التضخم باتجاه تخفيض الرقم الحقيقي له؛ لأنّ الطبيعي أنّ نضال أصحاب الأجر، النقابي والسياسي والفكري، سيتجه نحو المطالبة على الأقل بأن تتم زيادة الأجور بنفس مقدار زيادة التضخم... ولذا، وعلى العموم، فإنّ كل الأرقام التي تعلنها الدول عن حجم تضخم عملاتها هي أرقام مزورة انخفاضاً، والأرقام الحقيقة دائماً أكبر، وأحياناً أكبر بصورة فلكية... والطريقة الأساسية لحساب النسبة الحقيقية للتضخم هي الحساب على أساس سلة سلع محددة، متوازنة، ومتكاملة... أي ببساطة حساب التضخم انطلاقاً من تغيرات أسعار مجموعة واسعة من البضائع.

إذا أخذنا حالة بلد واحد، ولتكن عملته هي الليرة، فإنّ أصحاب الربح ضمن هذا البلد ينهبون أصحاب الأجر بسبلٍ عديدة، أساسها هو نهب القيمة الزائدة، أي نهب العمل الإضافي المجاني الذي يقدمه العامل لرب العمل. ولكن ضمن أهم هذه السبل، وكما أشرنا أعلاه: التضخم. ما يعني أن كل تضخم إضافي لعملة البلد المعني هو ضمنياً عملية نهب إضافية من أصحاب الأجور في ذلك البلد...

فلنتخيل الآن أنّ هنالك عملة لكل العالم، عملةً تُستخدم في العالم بأسره وكأنه بلد واحد... لن نحتاج إلى سعة خيال لتصلنا الصورة، فهي الواقع الذي نعيشه: واقع عالم الدولار.

عندها يمكننا أن نقول ببساطة: إنّ كل تضخم إضافي للدولار، هو عملية نهب إضافية، ليس لأصحاب الأجور الأمريكيين فقط، بل وللعالم بأسره! وما نتحدث عنه هو التضخم الحقيقي وليس الأرقام التي يعلنها المسؤولون الماليون والبنك الفيدرالي الأمريكي، رغم أنه حتى هذه نفسها تشير إلى حجم تضخم هائل للدولار، هو في الحقيقة أقل بكثير من التضخم الفلكي الحقيقي له.

# ثلاثة تعبيرات للتضخم

## التعبير الأول «الرسمي»:

**المخطط البياني هذا هو الصورة الرسمية التي يتم تقديمها لنا عن حجم تضخم الدولار خلال المئة عامٍ الماضية...**

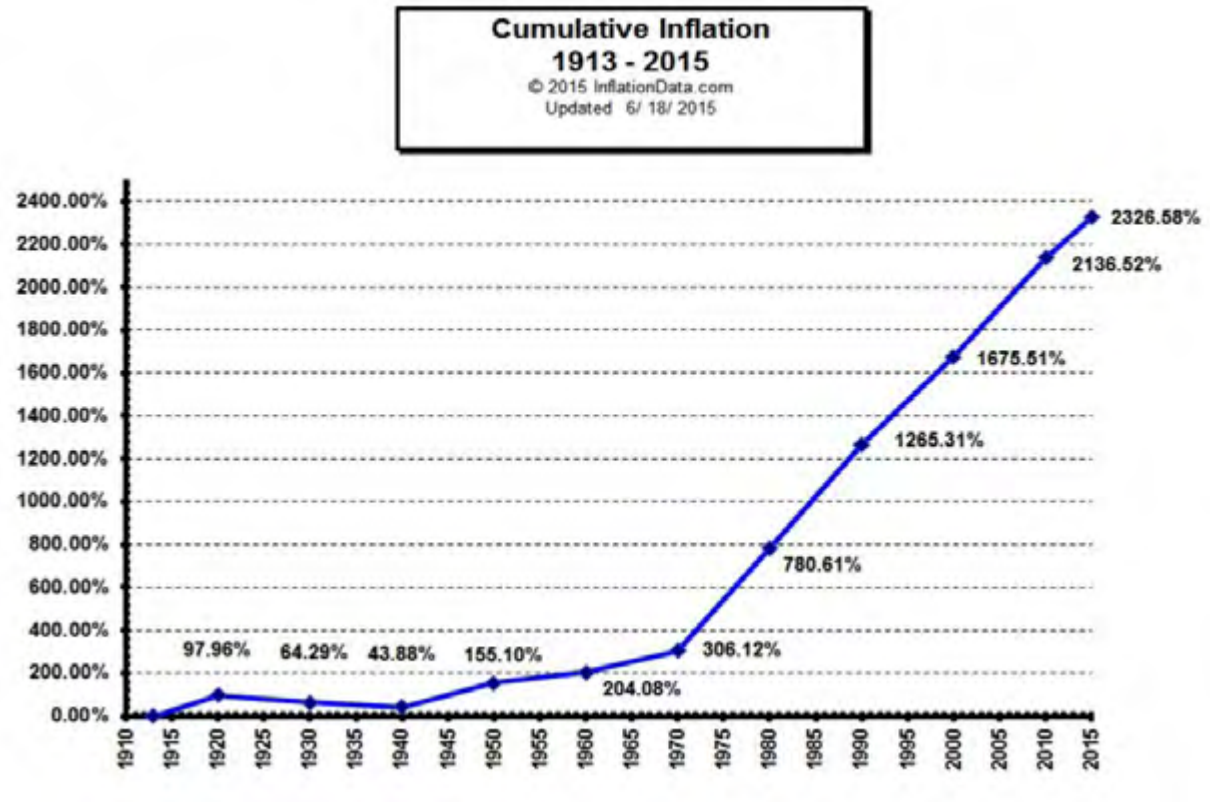


**لكي يصبح هذا المخطط محسوساً بشكل أكبر، فيمكن أن نقرأه بالشكل التالي: يقول هذا المخطط إنّ نسبة التضخم التراكمية خلال ما يقرب من مئة عام هي 2326%، وهذا يعني نظرياً أنّ البضائع التي كان يمكن أن يشتريها دولارٌ واحد عام 1913 باتت تحتاج 23.26 دولاراً عام 2015 ليتم شراؤها هي نفسها...**

**هذه الطريقة في حساب التضخم هي طريقة مشوهة بشكل مقصود، وتنطلق بالأساس من تشويه طريقة حساب الدخل الوطني؛ حيث هنالك طريقتان أساسيتان في حساب التضخم: الطريقة البرجوازية/ الميركانتيلية التي تعتبر كل أنواع الدخول جزءاً من الدخل الوطني الإجمالي، وبذلك فإنها لا تحتسب الإنتاج الحقيقي فقط، بل ومعه الخدمات المالية وغيرها التي لا تضيف أية قيم حقيقية. طريقة الحساب هذه تقوم بتضخيم وهمي لكتلة البضائع المنتجة، وتسمح بالتالي بطباعة كمية أكبر من النقود، أي تسمح برفع التضخم بشكل غير معلن، وهذا الأمر مقصود كما أسلفنا بوصفه إحدى أدوات**

النهب، وإحدى أدوات التوزيع الثانوي للدخل الوطني من الأجور باتجاه الأرباح... أي وسيلة نهب إضافية من جيوب الفقراء باتجاه جيوب الأغنياء.

الطريقة الثانية في حساب الدخل الوطني، هي الطريقة الماركسية، التي تحسب ضمن الناتج الوطني الإجمالي فقط الإنتاج الحقيقي المتركز في خمسة قطاعات هي: «الصناعة، الزراعة، البناء، النقل الإنتاجي، التجارة الداخلية»...

## التعبير الثاني «على أساس تغير أسعار البضائع»:

فلنتذكر النسبة التي قالها لنا المخطط السابق «أي 2326%»، ولنحاول أن نحسب بأنفسنا نسبة التضخم على أساس أسعار البضائع، ولنأخذ أهم بضاعة تأشيرية: الذهب.

وسنحسب تضخم سعر الذهب ضمن فترة زمنية أقل حتى من التي يغطيها المخطط البياني السابق؛ سنحسبه بين عامي 1944 و2022:

مع نهاية مؤتمر بريتين وودز، تم تثبيت سعر أونصة الذهب عند 35 دولاراً، أي سعر غرام الذهب الواحد عند 1.125 دولار تقريباً، وسعره اليوم هو 59.6 دولاراً. أي أنّ نسبة تضخمه التراكمية بين هذين التاريخين هي حوالي 5298% أي أنّ التضخم وفقاً لسعر الذهب هو أكثر من ضعف التضخم الرسمي، «وإذا طابقنا الفترتين الزمنتين تماماً، فإنه سيصل إلى حوالي ضعفين ونصف».

وبالمختصر، فإنّ التعبير الثاني للتضخم، وهو تعبير أكثر قرباً من الحقيقة، يكشف لنا عن حجم «تلطيف» أرقام التضخم المعلنة رسمياً، أي عن حجم «تلطيف» النهب الجاري عبر التضخم.

## التعبير الثالث «على أساس تغير قيم البضائع»:

حساب التضخم على أساس تغير الأسعار الفعلية للبضائع بين نقطتين زمنيتين، ليس حساباً دقيقاً هو الآخر:

كنا قد مررنا في حلقات سابقة من هذه السلسلة على تعريف القيمة، قيمة أية بضاعة، وقلنا إنها عدد ساعات العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. يسمح هذا التعريف باستنتاج واضح هو أنّ الاتجاه التاريخي لقيم مختلف أنواع البضائع يميل دائماً نحو الانخفاض؛ لأنّ تطور القوى المنتجة يعني أنّ البضائع نفسها بات يمكن إنتاجها بعدد ساعات أقل فأقل، أي بقيم أقل فأقل.

ولأنّ السعر ليس إلا انحرافاً عن القيمة «هبوطاً أو صعوداً»، فانخفاض القيمة يعني ضمناً أنّ المؤشر المرجعي الذي يتحرك حوله السعر قد انخفض هو الآخر... وبالتالي فإنّ الاتجاه التاريخي الموضوعي للأسعار ينبغي أن يتجه نحو الانخفاض! وهذا معاكس تماماً لما رأيناه، سواء في المخطط الرسمي السابق، أو في حساب التضخم الذهبي. وهذا ما نراه أيضاً في كل العالم وبالنسبة لكل العملات... أي أنّ الطريقة التي قلنا عنها في الحلقة السابقة إنها الطريقة الصحيحة لحساب الحجم الحقيقي للتضخم

«على أساس تغير أسعار البضائع بين فترتين زمنيتين»، أو التي سميناها هنا التعبير الثاني للتضخم، هي أيضاً ليست الطريقة الأكثر دقة لحساب التضخم، وهي أيضاً تخفض قيمته الفعلية...

وبالمختصر، فالتضخم أكبر بما لا يقاس من الأرقام والحسابات الرسمية وغير الرسمية... وليس هذا غريباً حين نقرنه بجوهره الذي تحدثنا عنه أعلاه، أي بوصفه أداة للنهب، وبوصفه بالتالي إحدى الأدوات التي يستخدمها أباطرة المال «الذين في الواجهة» والذين باتت ثرواتهم بمئات مليارات الدولارات، ومن خلفهم وفوقهم الأباطرة الحقيقيون الذين تقاس ثرواتهم بترليونات الدولارات!

## ست مراحل

التركيز الذي سلّطناه على مسألة التضخم، لا ينبغي أن يقدم إيحاءً خاطئاً بأنّ «التضخم هو المشكلة»، على العكس من ذلك، فإنّ التضخم هو فقط أحد أعراض المرض. لكنّ ميزته هي أنّه عَرضٌ من النوع الفريد الذي تسمح دراسته بالاستعانة بقانون القيمة وقوانين الرأسمالية الأخرى، بالوصول إلى تشخيصٍ على درجة جيدة من الدقة لحقيقة المشكلة.

وينبغي أن نأخذ في الاعتبار أيضاً، أنّ التضخم لم يكن بالأهمية نفسها طوال تاريخ الرأسمالية، ولكنه بدأ باكتساب أهمية كبرى بالتوازي مع تطورها التاريخي في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات العشرين نحو الإمبريالية، وخاصة مع نشوء رأس المال المالي. واكتسب التضخم أهمية أكبر وأكبر مع بريتين وودز واحتلال الدولار لموقع العملة العالمية، وتعزز موقعه أكثر مع تطورين لاحقين كبيرين هما: اكتمال نشوء منظومة الاستعمار الاقتصادي أواسط الستينات «التبادل اللامتكافئ»، ومن ثم أوائل السبعينيات مع البترودولار.

والمرحلة التي نعيشها اليوم، والتي بات عنوانها هو «غاز روبل»، يسميها البعض محقاً «إلى حد ما» بأنها مرحلة انفجار فقاعة التضخم الدولاري، والحقيقة أنها مرحلة انفجار فقاعة التضخم على العموم...

لكي يكون الكلام السابق أكثر وضوحاً، سنمر على هذه التطورات التي اختزلناها بشدة في

الجمل القليلة الماضية، عبر ست فقرات أقل اختزالاً:

## أولاً: ما قبل بريتين وودز

وقعت اتفاقية بريتين وودز عام 1944، والتي لم يقبل الاتحاد السوفييتي بتوقيعها ولا بالالتزام بها. قبل ذلك التاريخ ولعدة قرون، كان نظام التبادلات الدولية أبسط بكثير مما نراه اليوم؛ كانت هنالك دول وممالك وإلخ لها عملاتها المحلية، وهذه العملات على العموم كانت صنفين: العملات التي تحمل قيمها في مادتها، والعملات الورقية «أو الإلزامية fiat money».

فأما العملات التي تحمل قيَمها في مادتها، فالمقصود بها بشكل خاص العملات الذهبية والفضية، وهذه كان يمكن استخدامها ببساطة في التبادلات الدولية، لأنّ وزنها، مادتها الفيزيائية، هو ما يحدد قيمتها. وأما العملات الورقية، والتي لا تحمل القيمة بذاتها بل ترمز إليها «عبر التعهد القانوني لمُصدرها –أي للبنك المركزي– بأنه مستعد لتبديلها بأي وقتٍ مقابل ما ترمز إليه من ذهب أو فضة»، فإنّ استخدامها في التبادلات الدولية كان أقلّ موثوقية، لأنّ أي تغير سياسي في العلاقة بين الدول يمكنه أن يؤثر في قدرة حامل الأوراق المالية على تحويلها من رمز للقيمة إلى قيمة، أي تحويلها من ورق إلى ذهب أو فضة...

ولذلك، فقد كان العالم لبضعة قرون ما قبل القرن العشرين، يشهد ظاهرتين أساسيتين بما يخص تداول العملات على المستوى الدولي:

الظاهرة الأولى: هي تلك المترافقة مع موجات الاستعمار الأوروبي، والتي كان يفرض من خلالها المستعمر عملته على الدول التي يحتلها لتكون هي وسيلة التداول ضمنها، ولكي يستفيد من ذلك بتقوية عملته، وأهم من ذلك ليستفيد عبر تضخمها بنهبٍ إضافي لشعوب تلك الدول.

الظاهرة الثانية: هي أن الدول الاستعمارية، والدول على العموم، كانت تتبادل فيما بينها مستندة إلى معيار الذهب؛ أي أنني يمكن أن أقبل أن تدفع لي بعملتك الورقية، ولكن على أن أكون قادراً على استبدالها بأي وقت أشاء بما تمثله من ذهب. وكانت تجري المقاصات والتبادلات على هذا الأساس؛ فإما ذهب وفضة فيزيائيان، أو عملات ورقية هي رمز للذهب والفضة.

## ثانياً: بريتين وودز

كما أسلفنا فإنّ اتفاقية بريتين وودز قد جرى توقيعها عام 1944، أي عملياً مع اقتراب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، ولكن الأهم أنها وقعت مع توضح نتائج تلك الحرب بخسارة ألمانيا وحلفائها

**وبانتصار الاتحاد السوفييتي والحلفاء، وبات ممكناً في حينه الحديث عن اتفاق دولي جديد حول النظام المالي العالمي ضمن عالم جديد...**

**ولكن لفهم طبيعة ذلك النظام، ينبغي أن نأخذ بالاعتبار، ليس فقط النتائج السياسية النهائية للحرب، بل وأيضاً العسكرية والاقتصادية، والتي يمكن تلخيصها باختصار شديد بما يلي:**

**الاتحاد السوفييتي منتصر سياسياً، ولكن مع خسارة حوالي 25 مليون إنسان، ومع دمار هائل في كل جوانب الاقتصاد والبنية التحتية، ودون امتلاك قنبلة نووية حتى عام 1949.**

**أوروبا مدمرة بالكامل، ورؤوس الأموال الأوروبية هاجرت كلها تقريباً إلى الولايات المتحدة، وكذلك العلماء والكوادر الأكثر أهمية وتطوراً في أوروبا هم أيضاً هاجروا بقسمهم الأعظم إلى الولايات المتحدة. وفوق ذلك، فإنّ أوروبا خرجت من الحرب مثقلة بديون مهولة للولايات المتحدة مقابل الأسلحة والخدمات الأخرى التي اشترتها منها خلال الحرب.**

**الولايات المتحدة المنتصر الأكبر بكل المقاييس، رغم أنها لم تعلن اشتراكها بالحرب إلا في نهاية عام 1941، «بعد الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربر»، أي بعد أكثر من سنتين من بداية الحرب. ومجموع خسائرها البشرية كان بحدود 400 ألف وفقاً للإحصاءات الأمريكية. وطبعاً امتلكت القنبلة النووية قبل الآخرين، واستخدمتها في ناغازاكي وهيروشيما.**

**وبالمختصر، فإنّ الولايات المتحدة قد خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي تنتج ما يزيد عن ثلث الناتج الإجمالي العالمي، وما يصل إلى نصف ناتج العالم الرأسمالي. وفوق ذلك كانت في موقع المتحكم والمسيطر بما يتعلق بكامل دول أوروبا الغربية، وكانت هي عملياً المفاوض الأساسي مقابل السوفييت في مؤتمرات يالطا وبوتسدام وطهران... وربما تكشف الأحداث التي نعيشها حالياً أنّ الأمر لم يتغير كثيراً من حينه وحتى الآن، بما يخص سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على أوروبا بأكملها...**

**أياً يكن الأمر، لهذه الأسباب وغيرها، فقد تم توقيع بريتين وودز التي وضعت أساس النظام المالي العالمي الذي نعيش تحت عسفه منذ ذلك الحين. وأهم ما جاء فيها:**

**الحفاظ على معيار الذهب للتبادل الدولي، ولكن اعتماد الدولار أيضاً كعملة عالمية على أن تلتزم الولايات المتحدة بتغطية الدولارات التي تطبعها بالذهب، بحيث يمكن لأي حامل للدولار أن يأخذ من الولايات المتحدة الأمريكية ما يرمز إليه من ذهب في أي وقت يشاء. وتم تثبيت ما يرمز إليه الدولار من ذهب بأنه «أونصة الذهب تساوي 35 دولاراً، أي 1 دولار = 0.88867 غ ذهب، أو 1 غ ذهب = 1.12527 دولار». أي أنّ على الولايات المتحدة أن تخزّن مقابل كل دولارٍ تطبعه 0.88867 غرام من الذهب.**

تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بوصفهما المؤسستين الماليتين الدوليتين الأساسيتين، ومقراهما واشنطن.

## ثالثاً: الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ»

مع: –1 انتصار الاتحاد السوفييتي العسكري والسياسي ودعمه الواسع لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، –2 ومع اتساع هذه الحركات نفسها ونشاطها الكثيف، –3 ومع الانتصار الشكلي لدول الاستعمار الأوروبي الغربي التقليدي في الحرب العالمية الثانية، ولكن الدمار الفعلي، –4 ومضافاً إلى ذلك رغبة الولايات المتحدة بالحلول محل دول الاستعمار القديم... كل هذه العوامل أدت بمجموعها إلى الانتهاء التدريجي ولكن السريع نسبياً لحقبة الاستعمار الأوروبي التقليدي التي استمرت إلى ما يزيد عن ثلاثة قرون.

ولكن وكما يقال، فإنّ الاستعمار قد خرج من الباب وعاد من الشباك؛ عبر ما بات يعرف بالاستعمار الاقتصادي، والذي رست أسسه بشكل متكامل أواسط ستينيات القرن الماضي.

باختصار شديد، فإنّ للاستعمار الاقتصادي أربع آليات أساسية:

مقص الأسعار: المقصود به هو فرض أسعارٍ منخفضة جداً لمختلف أنواع الخامات، والتي تتركز في دول العالم الثالث والثاني، بمقابل أسعارٍ باهظة جداً للبضائع المصنعة... وهذا يحتاج لضرب كل أنواع النمو والتنمية في دول العالم الثالث والحفاظ على تخلفها بمختلف السبل.

التبعية التكنولوجية: وهذه تتكامل مع الآلية الأولى وتغذيها، والمقصود هو أنّ الدول المحيطية بأسرها ينبغي أن تبقى تابعة تكنولوجيا للمركز الغربي، بحيث تستورد منه التكنولوجيا، وتخضع لشروط الاستيراد، ليس المتعلقة فقط بالسعر العالي، ولكن أيضاً بمحدودية الصلاحية الزمنية لها وبمحدودية مجالات استخدامها، وهما محدوديتان تعززان استمرار التبعية واستمرار عمليات الاستيراد.

الديون: والتي يلعبان ضمنها دوراً محورياً صندوق النقد والبنك الدوليان، وباختصار تستخدم آلية الديون بما تتضمنه من شروطٍ قاسية وفوائد كبيرة، كآلية لترسيخ التبعية ولتشغيل الشركات الغربية نفسها التي تقوم بالإقراض، كأنما تقرض نفسها، وأسوأ من ذلك تستخدم الديون لفرض «تغييرات هيكلية» عبر «التوصيات» كشرط للإقراض، لتدمير أية إمكانات إنتاج وإنماء وتنمية حقيقية في البلدان المستدينة.

هجرة العقول: والتي تتم عبر شكلين، الأول فيزيائي: أي أن ينتقل أصحاب العقول من بلدانهم التي تعلموا ضمنها ليعملوا في المركز الغربي حيث الشروط أفضل بما لا يقاس من شروط الحياة في بلدانهم الأصلية، والثاني وهو الأكثر نهباً، هو الهجرة عبر الانترنت، حيث يستمر العقل بالعمل ضمن بلده نفسه ولكن عبر الانترنت لصالح المركز الغربي، وذلك مقابل فتات هو أقل بما لا يقاس مما تتطلبه المعيشة في المراكز الغربية...

**يمكن توصيف النظام المالي والاقتصادي الدولي القائم حتى وقتنا هذا، بأنه قائم على دعامتين أساسيتين: التبادل اللامتكافئ «أو الاستعمار الجديد»، والدولار عملة عالمية...**

**فمختلف أنواع التبادلات اللامتكافئة منذ الستينيات وحتى مطلع الألفية، كانت تمر عبر الدولار. وإضافة لعملية النهب التي تجري عبر هذه التبادلات، فقد كان يجري مضاعفة هذا النهب عبر التضخم الدولاري...**

**فمنذ تم توقيع بريتين وودز، استغل أصحاب الدولار ميزة اعتباره عملة عالمية، لكي يشغلوا آلات الطباعة دون توقف. وباتوا عملياً يطبعون أوراقاً لا تكلفهم أي شيء تقريباً، ويأخذون مقابلها ثروات حقيقية من العالم بأسره.**

**وصلت تكلفة طباعة ورقة المائة دولار بأقصى أحوالها إلى 13.1 سنت، في حين يشتري بها أصحاب الدولار، بضائع بقيمة 100 دولار... أي أنّ نسبة ربحهم من هذه العملية لا تقل عن 76 ألف بالمئة... وهي نسبة فلكية. يقول ماركس إنّ رأس المال حين يصل إلى نسبة ربح 300% فإنه لن يتورع عن القيام بأية جريمة للحفاظ على نسبة الربح هذه!**

**فكيف يمكن أن نصف نسبة ربح هي 76 ألف بالمئة؟ وكيف يمكن أن نصف حجم ونوع الجرائم التي يمكن أن ترتكب للحفاظ عليها؟ ببساطة بأن ننظر إلى الواقع وإلى جرائم الولايات المتحدة حول العالم.**

## رابعاً: البترودولار «مقدمة»

**السؤال المنطقي الذي لابد من الإجابة عليه، هو لماذا سكتت الدول الأخرى عن عملية النهب الدولاري هذه؟**

**بداية، فإنه في المرحلة من بريتين وودز وحتى مطلع السبعينات، فإنّ هذه العملية لم تكن معلنة، أي أنّ الولايات المتحدة كانت تطبع دولاراتها بلا توقف ويجري استخدامها في الأسواق العالمية، ولم يكن من الممكن احتساب الكتلة الإجمالية لها ومقارنتها بحجم المخزون الذهبي لدى الولايات المتحدة.**

**إضافة إلى ذلك، فإنّ الموقع المتقدم للولايات المتحدة اقتصادياً ونووياً وسياسياً في تلك المرحلة، وحالة الاستقطاب الدولي بين المعسكرين الأمريكي والسوفييتي، أبقت قسماً كبيراً من سلوك الولايات المتحدة خارج المساءلة ضمن المعسكر الغربي.**

**وفوق هذا وذاك، فإنّ عمليات الانتشار العسكري عبر الناتو وعبر القواعد العسكرية الأمريكية التي بدأت من حينه، قد ساعدت هي الأخرى بإبقاء موقع الدولار خارج المساءلة.**

**رغم ذلك كلّه، فإنّ المسألة كان لابد له من أن تفتضح في نهاية المطاف؛ ومن القصص الشهيرة المعروفة في نهاية الستينيات حول هذه المسألة، هي الزيارة الشهيرة لشارل ديغول إلى الولايات المتحدة، والتي حمّل طائرته خلالها بكم هائل من الدولارات ومطالباً باستلام مقابلها الذهبي، وتم له ذلك بالفعل، ويحكي عن أنّ الكم كان 200 طن من الذهب.**

**كانت هذه «الفعلة» التي «ارتكبها» ديغول، حاسمة بما يخص مصيره هو نفسه، وبما يخص المصير العالمي لاتفاقية بريتين وودز، حيث لم تمر بعدها بضع سنوات حتى خرج نيكسون معلناً انتهاء ارتباط الدولار بالذهب، لتبدأ مرحلة جديدة هي مرحلة البترودولار، والتي نعيش اليوم نهاياتها...**

# 11. الآن وهنا... لمحة عن المستقبل

اقرأ المقال على موقع قاسيون

ركزنا في الحلقتين الماضيتين على التضخم بوصفه أحد الأعراض الكاشفة للمرض الرأسمالي، وبوصفه أحد أهم أدوات النهب التي تستخدم على النطاقات المحلية والدولية، ومن جيوب أصحاب الأجر باتجاه أصحاب الأرباح، ومن الشعوب والدول المنهوبة باتجاه المركز الغربي، وباستخدام الدولار بالدرجة الأولى.

انتقلنا بعد ذلك إلى معاينة تدريجية تاريخية لجملة مراحل قادتنا إلى الوضع الراهن الذي يعيشه العالم وهي: «1- ما قبل بريتين وودز، 2- بريتين وودز، 3- الاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ، 4-البترودولار «مقدمة»». وهنا سنستكمل فقرة البترودولار، وننتقل بعدها إلى معاينة المرحلة الراهنة التي نعيشها؛ مرحلة «غاز- روبل»، وننتهي إلى بناء تصورٍ أولي عمّا يمكن أن تؤول إليه الأمور في المدى المتوسط...

## البترودولار

في نهاية الحلقة السابقة كنا قد وصلنا إلى اللحظة التاريخية التي حمّل فيها شارل ديغول الطائرة-

التي اتجه على متنها نحو واشنطن- بالدولارات الورقية مطالباً باستبدالها ذهباً، وعاد بما يقال: إنه بلغ 200 طن من الذهب، وقلنا: إنّ تلك اللحظة كانت الإيذان بتحوّل قادم في النظام المالي العالمي الذي تم إرساؤه في اتفاقية بريتين وودز عام 1944.

وإذاً، فقد كان أصحاب الدولار حتى تلك اللحظة وابتداءً من 1944، يقومون بطباعة الدولار دون تغطية ذهبية، ويشترون به بضائع حقيقية من العالم بأسره، مراكمين بذلك ثروات فلكية بين أيديهم على حساب العالم بأسره.

منطق الأمور، ابتداءً مما سُمي «صدمة نيكسون»، أي إعلانه عن فك ارتباط الدولار بالذهب، هو أنّ ذلك الإعلان، من شأنه أن يدفع نحو انكشاف التضخم الهائل للدولار، وأن يدفع نحو انهياره بسرعة قياسية. وانهيار الدولار عدا عمّا يمكن أن يحدثه من زلازل عالمية، فإنّ أوضح نتائجه المباشرة ستكون تلك التي ستحصل في الداخل الأمريكي نفسه؛ فانهيار قيمة الدولار تعني ارتفاع تكاليف المعيشة في الداخل الأمريكي بصورة فلكية، وهذا سيعني نهاية عصر الاستهلاك المفرط داخل الولايات المتحدة، والذي أمّن لسلطاتها تحييداً كاملاً تقريباً للشعب الأمريكي ليس عن السياسة الدولية فحسب، بل وحتى عن السياسة الداخلية. وانتهاء هذه «الحيادية» أو بالأحرى اللامبالاة، بالتوازي مع انهيار المستوى المعيشي، كان من شأنه أن يخلخل إلى الحد الأقصى الاستقرار الداخلي للولايات المتحدة، ناهيك عن دورها الدولي.

لهذه الأسباب كلها، كان من غير الممكن لأرباب الدولار أن يقبلوا ببساطة بإزاحته عن عرشه كعملة تبادل عالمية، وكان لا بد من فرض استمرار وضعه هذا بكل السبل الممكنة...

وضمن الأدوات التي استخدمت لتحقيق ذلك، فإنّ الأكثر أساسية هي ما يلي:

أولاً: كان عددٌ كبير من دول العالم، وعلى أساس اتفاقية بريتين وودز نفسها، وبجهود صندوق النقد الدولي، قد تورّط بمراكمة احتياطات كبرى من الدولار؛ فالدولار لم يكن عملة تداول عالمي فحسب،

بل وأيضاً كان عملة احتياط عالمية؛ أي أنّ عدداً من البنوك المركزية حول العالم، كانت تخزنه إلى جانب الذهب، وأكثر من الذهب، بوصفه الأساس الذي تستند إليه في طباعة عملاتها المحلية... ما يعني أنّ انهيار قيمة الدولار، كان سيعني أيضاً انهيار جملة عملات حول العالم. وبالمختصر، فقد كان الدولار «ورطة جماعية» لعدد كبير من الحكومات وأصحاب رؤوس الأموال حول العالم، وكان استمرار التكاذب المشترك حول احتفاظه بقيمته حلاً مؤقتاً على الأقل، ريثما يتم الإعداد لحلول ما للورطة...

ثانياً: وسواء كان الحديث عن دولٍ متورطة بالدولار أو غير متورطة به، وخاصة عن دولٍ لديها من الثروات والاحتياطات غير الدولارية ما يمكنها من تجاوز الدولار، فقد كانت الأداة المهمة الثانية في الحفاظ على موقع الدولار العالمي، هي الأداة القهرية: الانتشار العسكري الأمريكي حول العالم بأسره، عبر ما يزيد عن 800 قاعدة عسكرية. وضمناً السيطرة على مختلف طرق التجارة الأساسية في العالم، وخاصة طرق التجارة البحرية، وهي ذاتها الطرق الأساسية لتجارة الطاقة في حينه، ونسبياً حتى الآن.

ثالثاً: فرض تسعير النفط بالدولار حصراً في جميع المعاملات الدولية، والطريق نحو ذلك كان «الاتفاق/ الفرض» مع الدول الأساسية المنتجة للنفط وعلى رأسها السعودية... وجرى ذلك بشكل كامل بعد حرب تشرين 1973، والتي قيل إنّ النفط استخدم في حينها «كسلاح بيد العرب»، ولكنّ النتيجة التاريخية هي أنّ أزمة النفط في حينه بالتوازي مع الاتفاق الأمريكي السعودي على فرض التسعير بالدولار حصراً، كانت أنّ الدولار انتقل من معيار الذهب إلى مرحلة البترودولار...

بكلام آخر، فإنّ الدولار بات يحوز قيمته من تسعير النفط به؛ وبما أنّ النفط هو البضاعة الأكثر

أهمية بين الخامات كلها، وهو قائد سوق الخامات، فكان ذلك يعني شيئين واضحين، الأول هو أنّ الكل سيبقى محتاجاً لاستخدام الدولار ما دام محتاجاً لشراء النفط «أي أنّ الطلب على الدولار سيستمر وبالتالي فإنّ سعره لن ينهار»، والثاني هو أنّ أسعار الخامات كلها «بما أن النفط قائدها» ستكون هي الأخرى بالدولار أيضاً... وتسعير الخامات في التبادلات الدولية بالدولار، يعني أنّ التجارة الدولية بأسرها، ستبقى قائمة على أساس الدولار.

## تقدير «متسامح» لتضخم الدولار

سمحت هذه العملية للأمريكان بمواصلة طباعة الدولار دون تغطية، وبمواصلة نهب العالم عبره لعقودٍ تالية... ولكنّ القانون الموضوعي دائماً ما يجد طريقه للتعبير عن نفسه، مهما حاول البشر الاحتيال عليه:

فرغم اتساع رقعة العالم واتساع رقعة التجارة الدولية، إلا أنّ تحول العالم بأسره إلى سوق واحدة، دفع في نهاية المطاف إلى أنّ القانون الذي يتم تطبيقه على الكتلة النقدية في إطار اقتصاد واحد لدولة واحدة، بات هو نفسه يطبق بشكل أوضح على الكتلة النقدية الدولارية في العالم بأسره...

باتت الكتلة الدولارية المعروضة في التداول العالمي، أكبر بما لا يقاس من حجم الإنتاج العالمي. على سبيل المثال لقد تم تقدير كتلة الدولارات المتداولة في العالم عام 2008 بأنها بين 600–1000 ترليون دولار. عام 2010، وكان تقدير حجم الناتج الإجمالي العالمي هو حوالي 62 ترليون دولار.

كنا قد مررنا في حلقة سابقة على القانون الذي يحدد الكتلة النقدية الضرورية وهو:

الكتلة النقدية الضرورية = كتلة البضائع/ سرعة الدوران

وقلنا إنّ رقم سرعة الدوران يتراوح بين 1 و5، وهو دائماً أكبر من 1.

وقلنا إنّ وجود كتلة نقدية في التداول «معروض نقدي» أكبر من الكتلة النقدية الضرورية، يعني أنّ هنالك تضخماً، تزداد نسبته كلما زادت نسبة المعروض النقدي في التداول على الكتلة النقدية الضرورية.

وإذاً، فلنحاول حساب الكتلة النقدية الدولارية الضرورية. وضمن هذا الحساب لعام 2010، علينا أن نأخذ في الحساب الاعتبارين التاليين:

الدولار في حينه، ليس عملة التداول العالمي الوحيدة، فهنالك إلى جانبه اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني...

هنالك أسواق بكاملها في ذلك الوقت، كانت قد خرجت وإنْ جزئياً من التداول الدولاري الداخلي، بينها السوق الأوروبي، والصيني والروسي.

هذان الاعتباران يعنيان أنّ الدولار لم يكن يمثل في تلك المرحلة كل التبادلات الدولية، أي أنه لم يكن يمثل كامل الناتج الإجمالي العالمي، وإنما جزءاً منه. وذلك الجزء لا يخدم أكثر من 50% من مجمل الناتج العالمي.

وبافتراض أنّ سرعة الدوران هي 1.5 فقط، مع أنها بالتأكيد أكبر من ذلك، وخاصة مع الدور الجديد للبورصة «منذ أواسط التسعينات باتت المضاربة تشكل 90% من أنشطة البورصات، مقارنة بـ 10% قبل ذلك... والمضاربة هي شكل من أشكال تسريع دوران المال».

مع هذه الافتراضات والاعتبارات كلها، بات يمكننا تقدير الكتلة الدولارية الضرورية عالمياً عام 2010:

الكتلة الدولارية الضرورية = 50% من الناتج العالمي/1.5= 20.6 ترليون دولار.

أي أنّ ما كان يحتاجه العالم فعلاً عام 2010 من الدولارات لا يتجاوز 21 ترليون دولار، في حين أنّ كم الدولارات الموجود في التداول هو على الأقل 600 ترليون دولار... ما يعني تضخماً نسبته 21/600= 2857%...

وعلينا أن نتذكر أنّ كل هذه الحسابات، هي تقريبية وافتراضية لأنها قائمة أساساً على جملة أرقام بينها الافتراضي وبينها المتلاعب بطريقة حسابه؛

فأما الحجم الفعلي للدولار في السوق العالمية، فلا يمكن لأحد أن يحسبه بدقة ويعرفه إلا البنك الفيدرالي نفسه. وأما بالنسبة للأرقام الحقيقية للناتج العالمي فهي دائماً أقل بكثير من الأرقام المعلنة؛ وكنا قد أشرنا في الحلقة الماضية إلى التلاعب الذي يجري في طريقة الحساب الميركانتيلية لحجم الناتج ويسمح بتضخيمه بشكل هائل، كأساس لزيادة طباعة النقود، وبالتالي كأساس لزيادة التضخم... بوصفه أداة للنهب.

# غاز- روبل

**شكّل الإعلان الروسي يوم 23 آذار الماضي، عن بيع الغاز الروسي لـ«الدول غير الصديقة» بالروبل، عنواناً لمرحلة جديدة بالكامل، ليس بالنسبة لروسيا وحدها، بل وللعالم بأسره.**

**قبل كل شيء، كان من الممكن ملاحظة تأثير ذلك القرار بشكل فوري تقريباً على سعر صرف الروبل الروسي، «وهو ما توقفنا عنده في الحلقة الأولى من هذه السلسلة»، ونختصره هنا بالقول: إنّه إذا كان من المعتاد أنّ الولايات المتحدة حين تعاقب بلداً من البلدان، فإنّ أول الآثار الواضحة هي انهيار سعر صرف عملته، وتالياً تداعي اقتصاده وتدهوره، ومعه تدهور الوضع المعيشي لسكان ذلك البلد.**

**ما حصل مع روسيا، ورغم أن العقوبات التي طبقت عليها حتى الآن، وعبر 6 موجات، هي عقوبات غير مسبوقة على الإطلاق، بكثافتها وتنوعها وعدد الأطراف المشاركة فيها، إلا أنّ النتيجة جاءت عكسية؛ فسعر صرف الروبل بات الآن أفضل مما كان عليه قبل العقوبات، بل وفي أفضل وضع له منذ ما يقرب 5 سنوات.**

**أضف إلى ذلك، أنّ حجم التضخم وارتفاع الأسعار في الدول التي طبقت العقوبات، أعلى منه في روسيا نفسها؛ حتى إنّ بعض المواد الأساسية «البنزين مثلاً» قد انخفض سعرها في روسيا حوالي 10% عما كان عليه قبل 24 شباط. وأما بالنسبة لأسعار الخدمات المنزلية الأساسية «غاز منزلي، كهرباء، انترنت، مواصلات، مياه ساخنة» فإنها بقيت على حالها دون أي تغيير في روسيا، بينما ترتفع بشكل متواصل**

في كل الدول التي طبقت العقوبات.

ولكن هذا كلّه، ليس جوهر المسألة، وإنْ كان مهماً بحد ذاته بوصفه مؤشراً هاماً على أنّ هنالك شيئاً جديداً، على الأقل ضمن ما نتذكره كأفراد وما عايشناه من التاريخ... وربما من المفيد قبل الانتقال إلى المعاني العميقة لـ«الغاز- روبل»، أن نستحضر بشكل مختصر مثالاً تاريخياً مشابهاً إلى حد ما، ومن روسيا نفسها.

## هامش: «الإصلاح المالي لعام 1947»

يستحق الإصلاح المالي الذي أجراه ستالين عام 1947 في الاتحاد السوفييتي، أن يدرس بشكل مستقل وموسع. ولن ندخل هنا في تفاصيله كلها، ولكن سنذكر بضع نقاط أساسية حوله:

من المعلوم أنّ الاتحاد السوفييتي كان قد تعرض خلال الحرب العالمية الثانية لأقسى وأضخم حجم من الخسائر مقارنة بكل القوى التي شاركت في الحرب، بما في ذلك ألمانيا النازية نفسها؛ يكفي أن نقول: إنّ ما يصل إلى 25 مليون روسي قد قتلوا خلال تلك الحرب، ناهيك عن الدمار الهائل لمدن بأسرها.

رغم ذلك كلّه، تمكن السوفييت من تحقيق معجزة كبرى في عملية إعادة الإعمار، هي في الحقيقة أضخم بما لا يقاس مما يسمى «المعجزة الألمانية» والتي استندت لتمويل غربي كثيف كان هدفه الأساسي تحويل ألمانيا الغربية إلى خط تماسٍ مباشر مع الاتحاد السوفييتي، وإلى مركز أساسي ضمن الحرب الباردة بأشكالها المتنوعة.

كي لا يبقى الكلام عاماً، سنذكر بضعة أرقام ومعلومات أساسية حول نتائج الإصلاح المالي الذي أجراه ستالين عام 1947، كجزء من خطة اقتصاديةً-سياسية متكاملة:

رفض ستالين التوقيع على اتفاقية بريتين وودز، رغم أن الوفد السوفييتي شارك في إعداد وثائق المؤتمر حتى آخر لحظة، ضمن إيحاء بإمكانية التوقيع. وكان ذلك بغرض التقليل من مساوئ ذلك المؤتمر قدر الإمكان. وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الاتحاد السوفييتي في حينه لم يكن قد امتلك السلاح النووي بعد، ووصلت الأمور بالأمريكان والبريطانيين أن هددوا بشكل مباشر وشبه مباشر باستخدام ذلك السلاح في حال امتنع الاتحاد السوفييتي عن الخضوع... «كشفت الوثائق التاريخية لاحقاً الخطة الأمريكية البريطانية «unthinkable» لعام 1945، والتي تضع الخطوط العريضة لحرب محتملة مع الاتحاد السوفييتي، ناهيك عن المذكرة رقم 329 للجنة المخابرات الأمريكية المشتركة في العام نفسه، والتي حددت 20 هدفاً في الاتحاد السوفييتي وفي المناطق التي يسيطر عليها، لضربات نووية. وبين هذه الحوادث الأساسية التي سبقت الإصلاح المالي لستالين لا يمكن إغفال خطاب ونستون تشرشل في فولتون الأمريكية يوم 5 آذار 1946، والذي قال فيه علناً بـ: «ضرورة توحد

**الولايات المتحدة وبريطانيا لمحاربة شيوعية الاتحاد السوفييتي».**

**زاد المعروض النقدي خلال الحرب «أي زاد التضخم وانخفضت القدرة الشرائية للعملات» بالشكل التالي: في ألمانيا 6 مرات، إيطاليا 10 مرات، اليابان 11 مرة، الاتحاد السوفييتي 4 مرات.**

**تمكن الاتحاد السوفييتي بفضل مجمل السياسات التي اتخذها، وفي مركزها إصلاح 1947، أن ينهي نظام بطاقات/ كوبونات الإعاشة، في عام الإصلاح نفسه، بينما استمر نظام البطاقات/ الكوبونات في كل دول أوروبا لأعوام بعد ذلك؛ حتى بريطانيا التي لم تجر الحرب على أراضيها، فإنّ البطاقات لم تلغ فيها حتى مطلع الخمسينيات.**

**رافق إلغاء البطاقات في الاتحاد السوفييتي «وعلى عكس كل الدول الأخرى» انخفاض في أسعار الخبز والطحين والمعكرونة والحبوب والبيرة. وبذلك تم تخفيض أسعار الخبز والدقيق بمعدل 12%. والحبوب والمعكرونة- بنسبة 10%، إلخ. ومنذ عام 1949 بات تخفيض الأسعار السنوي في الربيع، تقليداً ثابتاً «إلى أن جاءت «إصلاحات» خروتشوف ودمرت ذلك».**

**زاد الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد السوفييتي عام 1950 بمقدار 8.8 مرة مقارنة بعام 1913، وجميع المنتجات الصناعية- بمقدار 13 ضعفاً، وإنتاج وسائل الإنتاج «المجموعة أ: أي وسائل إنتاج وسائل الإنتاج» - بمقدار 27 ضعفاً، وإنتاجية العمل الاجتماعي- بمقدار 8.4 مرة.**

**تضمن الإصلاح ربط الروبل بالذهب، واستخدام روبلين: واحد للتبادل الداخلي، وثانٍ للتبادل الخارجي، ورفض ستالين أن تتم أي تجارة خارجية للاتحاد السوفييتي على أساس الدولار، وتمكن خلال بضع سنوات من الاتفاق مع عدد من الدول لتشكيل حيّز اقتصادي عالمي خارج سطوة الدولار... وهذه وحدها تسمح لنا بفهم حجم الحقد الذي تحمله الرأسمالية ككل ضد ستالين، والمستمر حتى اللحظة؛ لأنّ المطلوب ليس دفن الشخص فقط، بل ودفن النموذج معه...**

## ملاحظة:

**الغرض من استحضار هذا المثال التاريخي يتلخص في نقطتين أساسيتين:**

**أولاً: حين تتوفر الإرادة السياسية المنحازة لعموم الناس، فإنّ بلداً بحجم وإمكانات روسيا، يمكنه أن يقف في وجه الغرب مجتمعاً، مع الأخذ بالاعتبار أنّ ظروف روسيا الآن «عسكرياً واقتصادياً ودولياً» أفضل بما لا يقاس مما كانت عليه يوم رفض ستالين توقيع بريتين وودز، ويوم أجرى الإصلاح المالي لعام 1947.**

**ثانياً: إنّ كل ما نراه من إجراءات تقوم بها روسيا حتى اليوم، لم يصل بعد، وما يزال أمامه طريق غير قصير، ليرتقي إلى مستوى ما قام به ستالين في حينه... أي أنّ الطاقات الكامنة ما تزال أكبر بكثير مما نراه حتى الآن، ويعني ذلك أيضاً أنّ التوازنات الداخلية ضمن مؤسسة الحكم الروسي، بما تمثله اجتماعياً، ما تزال بعيدة عمّا كانت عليه أيام ستالين، وإنْ كان الاتجاه الموضوعي للأحداث، سيدفعها دفعاً، وبشكل متعاظم، باتجاهٍ محددٍ لا بديل عنه.**

## بعض معاني «غاز- روبل»

**بعد هذا الفاصل التاريخي، نعود مجدداً لقراءة معاني «غاز- روبل» المعاصرة، والتي يمكن أن نلخصها بما يلي:**

**أولاً: فرض الروبل كعملة لقسم من التبادلات الطاقية في العالم، إضافة إلى تكثيف التبادلات البينية بالعملات المحلية، يعني وضع الأساس الأولي لضرب البترودولار؛ أي أنّ الباب بات مفتوحاً بالمعنى التاريخي، أمام منتجي ومشتري حوامل الطاقة، لكي يتحرروا من استعباد الدولار المتضخم ومن نهبه.**

**ثانياً: إذا كان البترودولار «أي تسعير الطاقة بالدولار»، هو الأداة الأساسية التي حمى الدولار موقعه العالمي من خلالها، وتالياً نهبه، فإنّ انهيار البترودولار، سيعني أيضاً انهيار الدولار نفسه، الذي لن يكون مغطى عندها لا بالذهب ولا بالطاقة، وسيكون النموذج الأول لمعارضته قد تم إرساؤه ولم تنفع ضده لا القواعد العسكرية ولا العقوبات الاقتصادية ولا المهرجانات السياسية.**

**ثالثاً: انهيار الدولار سيعني انهيار المنظومة العالمية بأسرها، ليس المالية والاقتصادية فحسب بل والسياسية أيضاً... وهذه عملية يكاد يكون من المستحيل حصر حجم تأثيراتها وامتداداتها على العالم بأسره، بما في ذلك وضع الأنظمة المختلفة ووضع الأزمات الإقليمية المختلفة.**

**رابعاً: بات معلناً أن روسيا ستنتقل لتسعير كافة صادراتها من المواد الخام بالروبل، وليس الغاز فقط.**

وبما أنّ النفط والغاز هما قائدا سوق الخامات، فهذا يعني أنّ عملية التحرر من الدولار، لن تقف عند حدود الطاقة، بل ستشمل مع الوقت كل الخامات الأولية... وإنهاء خضوع الخامات للتبادل الدولاري، لن يعني انهيار الدولار فحسب، بل سيعني انهيار الأساس الأكثر أهمية للاستعمار الاقتصادي «التبادل اللامتكافئ»، أي أن هذه العملية، بتطورها، من شأنها أن تحدث انقلاباً جيوسياسياً واقتصادياً عالمياً يطوي مرحلة الاستعمار الغربي بشقيه المباشر والاقتصادي، والمستمرة منذ ما يقرب الأربعة قرون.

## خاتمة

قد تبدو الاستنتاجات/ التوقعات التي ختمنا بها هذه السلسلة بالنسبة للبعض، ضرباً من الخيال والتمني، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو ما يلي:

أولاً: استكمال العمليات التاريخية التي ذكرناها أعلاه، لن يتم خلال أشهر أو سنوات قليلة، بل سيأخذ مداه، وربما يحتاج عقداً أو أكثر حتى يتبلور بشكل كامل... المهم في المسألة هو فهم الاتجاه التاريخي، الميل العام، الذي تسير وفقه الأحداث.

ثانياً: قبل 10 سنوات من الآن، كان أولئك الذين يقولون بأزمة أمريكية مستعصية وغير قابلة بالحل، يُتهمون بالجنون، وقبل عشرين عاماً كانوا يُتهمون بالجنون المطلق... ولكن ها هي الحياة تتكلم بنفسها.

ثالثاً: هذه العمليات بأسرها، لا يمكنها أن تكتمل دون أن تقترن بـ«العامل الذاتي»، أي بالنشاط المنظم والموحد لأصحاب المصلحة في التغيير، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية... وهؤلاء هم المنهوبون حول العالم، والذين لا ينهبهم الدولار فقط «وإن كان أكبر ناهبيهم» بل وتنهبهم أيضاً عملاتهم المحلية، وعلى العموم الرأسمالية في كل مكان...

# قاسيون


قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر الاستثنائي في 2011/12/03

دمشق. ص.ب 335033 – تلفاكس 00963113120598

General@Kassioun.com